بيان ما ليس بموضوع من الأحاديث

للحافظ العراقي

رحمه الله

إعتنى بنشرها والتعليق عليها

الشيخ الدكتور

أبو عبد الله أيمن عبد اللطيف جمعة

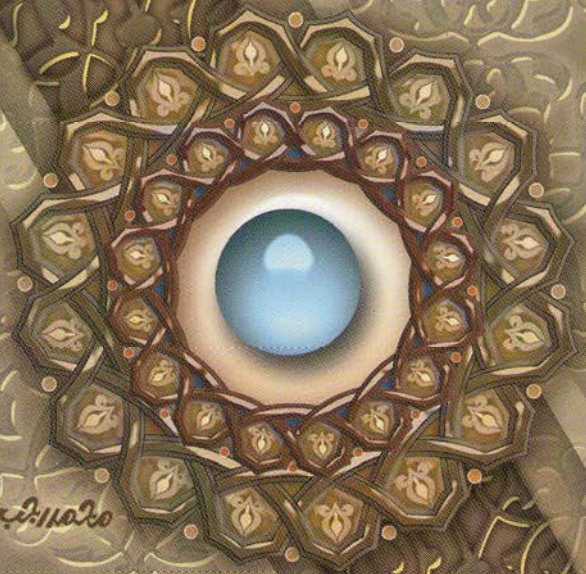

دار الفضيلة

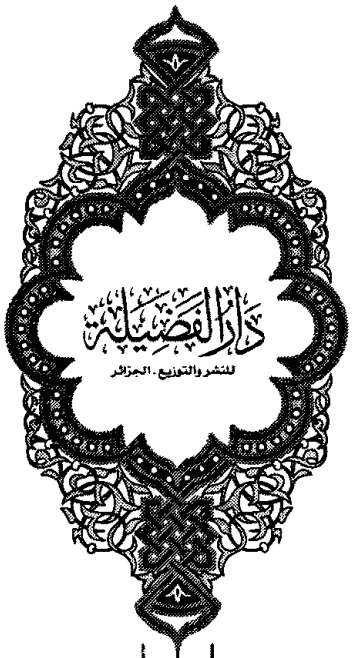

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

(1429 هـ - 2008 م)

رقم الإيداع: 3963 - 2008

ردمك: 5 - 08 - 866 - 9947 - 978

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: حي دوزي (01)، قطعة (06) باب الزوار - الجزائر - هاتف وفاكس: 021519463

ص.ب: 16008.640

التوزيع: 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@maktoob.com

موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

بيان
ما ليس بموضوع من الأحاديث

للحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ

اعتنى بنشرها والتعليق عليها

الشيخ الدكتور

أبو عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

الأستاذ بالجامعة الإسلامية ـ قسنطينة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقدّمة

الحمد لله، نحمده نستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمّا بعد، فإنّ أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدى هدى محمّد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار.

فهذه كرّاسة لطيفة، ورسالة منيفة للإمام الحافظ الحجّة زين الدّين أبي

الفضل عبد الرَّحيم بن الحسين العراقي[1] المتوفّى سنة ٨٠٦هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، ردّ بها على الإمام الصغاني[2]، في حكمه على أحاديث بالوضع، وذلك أنّه ألّف كتابين في الموضوعات، أحدهما أسماه: «الدّرّ الملتقط في تبيين الغلط»، وقصد به بيان الموضوعات الواقعة في «مسند الشّهاب» للقضاعي، وفي ذيله «النّجم» للإقليشي؛ والثّاني: «الموضوعات»، قصد به بيان الأحاديث الموضوعة التي تدور على ألسنة النّاس، ونبّه على كتب أُلّفت، ذكر أنَّ كلّها موضوعة؛ وكلاهما قصد المصنِّف الرَّدّ عليه، مبيّنًا أنّ ما زعم أنّه موضوع، ليس بموضوع، وأنّ هذه الأحاديث قد تكون صحيحة، وقد تكون حسنة، وقد تكون ضعيفة ضعفًا يسيرًا.

وقد صدّر كتابه هذا بمقدمة، ذكر فيها عناية العلماء بالحديث النَّبوي، وذلك بتمييز الصَّحيح عن غيره، وإفرادهم بالتَّصنيف في الأحاديث الموضوعة، مشيرًا إلى تساهل بعضهم في الحكم على أحاديث بالوضع، ومنهم الإمام الصغاني.

---

(١) هو أشهر من أن يذكر، كالنَّار فوق علم، وقد استوعب ترجمته وآثاره الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السُّنّة»، طبع بمكتبة أضواء السَّلف بالرِّياض، فأغنى عن الإعادة.

(٢) هو الشَّيخ الإمام العلَّامة المحدّث رضيُّ الدِّين أبو الفاضل الحسن بن محمَّد ابن الحسن القرشي العدوي العمري الصّاغاني الأصل الهندي البغدادي الفقيه الحنفي؛ الشَّهير بالصّغاني، ويقال: الصَّاغاني، ولد بلاهور في صفر سنة ٥٧٧هـ، وتوفي في تاسع عشر شعبان سنة ٦٥٠هـ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٢٣/ ٢٨٢).

والحقّ، أنّ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن أصاب المحزّ في بعض الأحاديث التي تعقّب فيها الإمام الصغاني، مبيّنًا أنّها ليست موضوعة، فقد جنح عن الصَّواب في البعض الآخر، كما ستراه في ثنايا هذه الرِّسالة والتَّعليق عليها، فضلًا عن أنّه قد فاتته أحاديث أخر سكت عنها؛ وقد حكم عليها الإمام الصغاني بالوضع، وهي ليست كذلك.

هذا؛ وقد ثبت نسبة هذه الرِّسالة إلى المؤلّف قطعًا، ويدلّ على ذلك أمور:

أوّلها: أنّ المؤلّف ذكر في تعليقه على حديث: «الموت كفّارة لكلّ مسلم» أنّ له فيه جزء مفردًا؛ وقد أشار إليه أيضًا في تخريجه لأحاديث الإحياء (٤/ ٤٣٤).

الثَّاني: أنّ تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكرها في مجالس مختلفة من أماليه، منها المجلس (١٧) من «الأمالي الحرة» في تعليقه على حديث «ألظّوا بياذا الجلال والإكرام» فقال: وقفت على جزء جمعه الإمام أبو الفضائل الصغاني متعقّبًا على أحاديث من كتاب الشّهاب، زعم أنّها موضوعة، وقد ردّ عليه شيخنا الحافظ أبو الفضل رَحِمَهُ اللَّهُ في أكثره، فمن ذلك هذا الحديث.

الثَّالث: أنّ تلميذ تلميذه الحافظ السَّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أشار إليها أيضًا في غير موضع من كتابه «المقاصد الحسنة»، ولك أن تراجع أحاديث الرِّسالة في مظانِّها من «المقاصد الحسنة»؛ من ذلك أنَّه نقل نصًّا من الرِّسالة في تعليقه على حديث: «عالم قريش»، ثمَّ قال (ص٤٥٢): قاله العراقي ردًّا على الصغاني في زعمه أنّه موضوع.

ولم يسبق ـ حسب علمي ـ نشر هذه الرِّسالة كاملة، إلَّا ما قام به الشَّيخ حمدي عبد المجيد السّلفي ـ سلَّمه الله ـ بنشر جزء منها، وهي الأحاديث المتعلّقة بمسند الشّهاب، وقد بلغت (١٣) حديثًا، وقد اعتمد على نسخة واحدة، وهي النُّسخة المحفوظة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصريَّة برقم [مجاميع ١٧٢]؛ وقد وقع له بعض الأخطاء، نبَّهت على بعضها في مظانِّها، وهي لا تنقص من جهد الشَّيخ الكبير.

ونظرًا لأهميَّة هذه الرِّسالة الحديثيَّة، ومنزلة الحافظ العراقي العلميَّة، رأيت نشرها، ليعمَّ نفعها، ويعظم وقعها.

وقد وقفت ـ بحمد الله ـ على ثلاث نسخ خطيَّة:

الأولى: مصدرها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة بقسنطينة ـ الجزائر ـ، مصنف برقم: (٢٣١/ ٣/ ٢) ضمن علوم السُّنَّة (المصطلح والرِّجال)، يحمل رقم الجرد: (٥٣٤)، وتقع في أربع ورقات (٤ق)، ضمن مجموع به ثمان رسائل في أحاديث موضوعة؛ وقد اعتبرتها هي الأصل، لقلَّة الأخطاء فيها.

الثَّانية: مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في تسع ورقات (٩ق) ضمن مجموع (١٣٩ ـ ١٤٣)، واسم ناسخها محمَّد، ونسخت سنة ١٠٩٤هـ من شهر شعبان، فقد جاء بآخرها: تمّت بعون الله الملك الصَّمد على يد عبده محمَّد يوم الجمعة من ثلث الأخير من شعبان سنة ١٠٩٤. واعتبرتها الفرع، ورمزت لها بحرف: «ز»، ولم أعتبرها الأصل ـ رغم وجود اسم النَّاسخ وتاريخ النَّسخ ـ نظرًا لكثرة الأخطاء والسَّقط الواقعين فيها كما ستراه.

الثَّالثة: مصدرها الخزانة التيمورية بدار الكتبة المصرية، وهي برقم (مجاميع: ١٧٢).

هذا، وقد قمت بمقابلة هذه النُّسخ الثَّلاث، ونبَّهت على الفوارق الَّتي بينها، وصحّحت الأخطاء الواقعة فيها، واستدركت الزِّيادات، وجعلتها بين معقوفتين []، ونبّهت على ذلك في الحاشية، اللّهمّ إلَّا إذا تكرَّر السَّقط، كسقط حرف الواو من نسخة «ز» بعد كلّ حديث، في قوله: وهذا حديث...؛ وكذا سقط: ﷺ، وأحيانًا أُثْبِتَت ورُمِز لها بـ: ع س، يعني: عليه السَّلام، وكسقط: رضي الله عنه، ونحو ذلك؛ كما أثبت لفظ كما أثبت «ثنا» الواقعة في الأصل و«م» بدل «حدَّثنا» الواقعة في «ز»، واستغنيت عن التَّنبيه على ذلك.

كما قمت بتخريج أحاديثها، والتَّعليق عليها بحسب جهد المقلّ، وبضاعتي المزجاة؛ والله المستعان، وعليه التّكلان.

هذا، وقد ورد عنوان الرِّسالة على نسخة الأصل و«م»: «**هذا الكرّاس جمع الحافظ الحجّة زين الدِّين أبي الفضل عبد الرَّحيم بن الحسين العراقي في بيان ما ليس بموضوع من الأحاديث**».

وفي الختام أسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، ولا يجعل لأحد من خلقه فيه شيئًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب

أبو عبد الرَّحمن عبد المجيد جمعة

عفا الله عنه

صباح يوم الاثنين ٢٥ رجب ١٤٢٩هـ

الورقة الأولى من نسخة الأصل

هذا الكراس جمع الحافظ الحجة زين الدين ابو الفضل عبد الرحيم
بن الحسين العراقي في بيان ما ليس بموضوع من الاحاديث

الورقة الثانية من نسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظ الاثر بنقاده فميّزوا صالحه من فاسده وبيّنوا جهة فساده سواء ان طرق الغلط الى متنه او الى اسناده وقد افرد جماعة الاحاديث الضعيفة او الموضوعة بالتصنيف منهم من اقتصر ومنهم من طول وادخل فيه ما ليس بموضوع ولا بضعيف وقد اشار الى كون ذلك الامام ابو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث له في النوع الحادي والعشرين فقال ولقد اكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في كتاب جلدين فاودع فيه كثيراً مما لا دليل على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة الضعيف واشار بذلك الى ابي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي وصنف ابن الجوزي ايضا كتابا سماه العلل المتناهية في الاحاديث الواهية وصنف قبله في مطلق الضعيف الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي كتابا سماه تذكرة الحافظ وكتابا آخر سماه ذخيرة الحفاظ جمع في الاول الاحاديث التي اوردها ابو حاتم بن حبان البستي في تاريخ الضعفا وجمع في الثاني الاحاديث التي اوردها ابو احمد بن عدي في الكامل وكلاهما مرتب على حروف المعجم في الفاظ الحديث ومن ذلك الكتب المصنفة في العلل كالعلل للامام احمد بن حنبل والعلل لعلي بن المديني والعلل لابي محمد بن حاتم والعلل للخلال والعلل للدارقطني وهو اكبرها وصنف فيها في اربع مجلدات وكذلك يوجد الضعيف والموضوع في الكتب المصنفة في الضعفا كالضعفا للساجي والضعفا للعقيلي والضعفا لابن حبان والضعفا لابن زنجي والكامل لابي احمد بن عدي ولكنه ذكر كل من نظم فيه وان كان ثقة فقيه كثير من الاحاديث الصحيحة وصنف بعد ابن الجوزي الامام العلامة رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني اللغوي كراسا لطيفا في الموضوعات ذكر فيه احاديث من الشهاب للقضاعي واحاديث من النخ للاقليشي ذكرانها موضوعة واحاديث من غيرهما وكتب ذكر ان كلها موضوعة كالاربعين لابن دحية وكتاب فضائل العلماء لمحمد بن سرق البلخي والوصية لعلي بن ابي طالب وخطبة الوداع وجزء سمي باداب النبي صلى الله عليه وسلم واحاديث ابي الدنيا للاشيخ واحاديث نسطور واحاديث نعيم بن سالم واحاديث دينار وهو الحبشي واحاديث ابي هدبة ابراهيم بن هدبة والكتاب الذي يدعى مسند انس يرويه سمعان عن انس وهو مقدار ثلاث مائة حديث وقد رايت بعض من سهل الحديث ينسب الى الكتاب باحاديث ذكر انها موضوعة فاردت كلامه بان هذا ليس بموضوع ولم ار الى نظرت كتابه فرايت ان ابيق ما ذكر فيه انه موضوع وليس بموضوع مع بيان ارتفاع درجته عن ذلك لينزل منزلته من الصحة او الحسن او الضعف اليسير والله ولي التوفيق واول كتاب رايته قال الشيخ الامام العلامة رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني قد وقع في كتاب الشهاب للقاضي كثير من الاحاديث الموضوعة فمن ذلك ذكرها قلت وها انا اذكر منها ما هو صحيح او حسن او ضعفه يسير ليعرف فانما هو ضعيف شديد الضعف فلا تعرض للاعتراض به حديث الشوم من شيء في بطن امه وهذا حديث صحيح رويناه في مسند البزار باسناد صحيح قال البزار حدثنا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن المبارك نا حماد عن هشام عن محمد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ ورجاله كلهم يحتج بهم في الصحيح وحماد هو ابن زيد وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين قال البزار لا يعلم روى عن هشام الا حماد ولا عنه الا عبد الرحمن بن المبارك [illegible] الخ جها وكل ضعيف وهذا ايضا حديث رجاله كلهم ثقات يحتج

الورقة الأولى من النسخة الأزهرية «ز»

كل يوم خمس مرات واذا وجدا نسانا قد فقد كله وانقطع اجله الذي عليه غم الموت فغشيه كربة
وبين وعان مصنف هذا الاربعين مذكور فيمن كان يضع الحديث ومنها كتاب فضائل
العلماء محمد بن سرو البلخي آفة من تعلم مسئلة من الفقه فلذه الله كذا وكذا ومنها الوصايا
التي بعث بها النبي عليه السلام وهي باعتبار ما صنعه ما لفظ الحديث الاول وهو قوله
انت مني بمنزلة هرون من موسى غير انه لا نبي بعدك وآخر هذه الوصايا يا علي اعطك
في هذه الوصية علم الاولين والآخرين ومنها جزء مستمر آباب النبي عليه السلام يروي هذا الجزء
عن ابي الدرداء اوله الا انبئكم بخير اعمالكم البحر عذار تجاجه وسماه ضبع من الاحاديث
باسناد واحد احاديث آشيخ المعروف بابي الدنيا وهو الذي يزعم انه ادرك عليا
واخذ بركابه واصابه ركابه فشجه فقال امنة الله في عمرك هذا واحاديث نسطور الروذي
واحاديث بسر واحاديث يحيى بن سالم واحاديث خراشة واحاديث دينار واحاديث
ابي هدبة ابراهيم بن هدبة القاضي البصري وقد جمع اسانيدهم بعض الرواة في بيتين تسهيلا
للحفظ وهما احاديث نسطور وبسر ويحيى وبعد الشيخ المعروف ثم خراشة ونسخة
دينار واخبار تربة ابي هدبة القيسي شبه خراشة ومن كتب الموضوعات الكتاب
الذي يرويه سمعان عن انس وهو عذار ثلثمائة حديث
اول الثريا في سائر الايام كالقمر في النجوم هذا آخر ما نقل في هذا الفن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حفظ الامر بنقاده تميز واصالحه من فاسده وبين وجوه فساده سواء بطرق
الملل الواهية ام الى اسناده وقد اودع جماعة الاحاديث الضعيفة والموضوعة بالتصنيف
فنهم من اختصر ومنهم طول وادخل فيه ما ليس بموضوع ولا بضعيف وقد اشار الى نحو ذلك
الامام ابو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث له في النوع الحادي والعشرين فقال ولقد اكثر الذي
جمع في هذا العطر الموضوعات في كتب جلدين فاودع فيها كثيرا مما لا دليل على وضعه وانما حقه
ان يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة واشار بذلك الى الحافظ ابي الفرج عبد الرحمن ابن علي
الجوزي وصنف ابن الجوزي ايضا كتابا سماه العلل المتناهية في الاحاديث الواهية وصنف

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حفظ الأثر[1] بنقّاده، فميّزوا صالحَه من فاسده، وبيّنوا جهةَ فساده، سواء أنْ طَرَق الغلط[2] إلى متنه أم إلى إسناده، وقد أفرد جماعةٌ الأحاديثَ الضعيفة أو[3] الموضوعةَ بالتصنيف؛ فمنهم[4] مَنِ اختصر[5]، ومنهم [منْ][6] طوّل، وأدخل فيه ما ليس بموضوع، [بل][7] ولا بضعيف، وقد أشار إلى نحو ذلك الإمامُ أبو عمرو بنُ الصلاح في «علوم الحديث»[8] له في نوع الحادي والعشرين[9]، فقال: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيرًا ممّا لا دليل على وضعه، وإنما حقّه أنْ يُذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة. وأشار بذلك إلى الحافظ أبي الفرج

---

(١) في ز: الأمر

(٢) في ز: تطرق الخلل.

(٣) في ز: و.

(٤) في الأصل و «م»: منهم.

(٥) في الأصل و «ز»: اقتصر.

(٦) ساقطة من ز.

(٧) ساقطة من ز.

(٨) انظر «مقدّمة ابن الصّلاح» (٥٩).

(٩) في م: العشرين.

عبد الرحمن بن علي بن الجوزي؛ وصنّف ابن الجوزي أيضًا كتابًا سمّاه: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وصنّف قبله في مطلق الضعيف الحافظ أبو الفضل [محمّد][1] بن طاهر المقدسي كتابًا سمّاه: «تذكرة الحافظ»[2]، وكتابًا آخر سمّاه: «ذخيرة الحفّاظ»، جمع في الأوّل الأحاديث الّتي أوردها أبو حاتم [ابن حبّان][3] البستي[4] في «تاريخ الضُّعفاء»، وجمع في الثّاني الأحاديث الّتي أوردها أبو أحمد بن عدي في «الكامل»؛ وكلاهما مرتّب على حروف المعجم في ألفاظ الحديث.

ومن ذلك الكتب المصنّفة في العلل، كـ«العلل» للإمام أحمد [ابن محمَّد][5] بن حنبل، و«العلل» لعليّ بن المديني، و«العلل» لأبي محمَّد بن [أبي][6] حاتم، و«العلل» للخلّال، و«العلل» للدَّارقطني[7]، وهو أكبر كتاب صُنِّف فيها، في أربع مجلّدات.

وكذلك[8] يوجد الضعيف والموضوع في الكتب المصنّفة في الضُّعفاء،

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) في ز: الحفاظ.

(٣) ساقطة من ز.

(٤) في م: البستي ـ مكرّرة مرتين ـ.

(٥) زيادة من ز

(٦) ساقطة من الأصل و«م».

(٧) وكلّ هذه الكتب المشار إليها مطبوعة متداولة.

(٨) في ز: وكذا.

كـ«الضُّعفاء» للسَّاجي، و«الضُّعفاء» للعقيلي، [و«الضُّعفاء» لابن حبَّان][1]، و«الضُّعفاء» للأزدي[2]، و«الكامل» لأبي[3] أحمد بن عدي، [ولكنّه ذكر كلّ من تُكُلِّمَ[4] فيه ، وإنْ كان ثقةً، ففيه كثير من الأحاديث الصَّحيحة][5].

وصنّف بعد ابن الجوزي الإمامُ العلَّامةُ رضيّ الدِّين الحسن بن محمَّد بن الحسن الصَغَانِيُّ اللّغوي كرّاسًا لطيفًا في الموضوعات[6]، ذكر فيه أحاديث من الشّهاب للقضاعي، وأحاديث من النَّجم للإقليشي[7]، ذكر أنّها موضوعة، وأحاديث من غيرهما، وكُتُبًا، ذكر أنّ كلّها موضوعة، كـ«الأربعين» لابن

---

(١) ساقطة من م.

(٢) في م: لأبي يروى.

(٣) في ز: أبي، وسقطت اللَّام.

(٤) في الأصل: نكم، وفي م: نظم، ولعلّ ما أثبتُّه هو الصَّواب.

(٥) ساقطة من ز.

(٦) ألّف الإمام الصغاني كتابين في الموضوعات، أحدهما أسماه: «الدُّرّ الملتقط في تبيين الغلط»، وهو الَّذي قصد به بيان الموضوعات الواقعة في «مسند الشِّهاب» للقضاعي، وفي ذيله «النَّجم» للإقليشي؛ والثَّاني: «الموضوعات»، قصد به بيان الأحاديث الموضوعة التي تدور على ألسنة النَّاس، ونبَّه على كتب موضوعة، وكلاهما قصد المصنِّف بالرَّدِّ عليه.

(٧) في الأصل و«م»: الإقليسي ـ بالسِّين المهملة ـ، وكذا وردت في موضع آخر، وهو تصحيف، والإقليشي ـ بالشِّين ـ هو: أبو العبَّاس، أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التّجيبي الأندلسي المالكي، المعروف بالإقليشي، المتوفّى سنة ٥٤٩ أو ٥٥٠. وكتابه هو: «النَّجم من كلام سيِّد العرب والعجم»، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٠٢هـ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٢٠/ ٣٥٨) «معجم المطبوعات» (١/ ٦٢٨).

ودعان[1]، و«كتاب فضائل العلماء»[2] لمحمَّد بن سرور[3] البلخي، و«الوصيَّة لعليّ بن أبي طالب»، و«خطبة الوداع»، وجزء سمّي بـ«آداب النَّبيِّ ﷺ».

---

(١) هو أبو نصر، محمَّد بن علي بن عبد الله بن أحمد بن صالح بن سليمان بن ودعان الحاكم الموصلي، الشَّهير بابن ودعان، ولد سنة ٤٤١، وتوفي سنة ٤٩٤. صنَّف الأربعين المسمّاة بالودعانيَّة في الحديث. قال الحافظ الذَّهبي: صاحب تلك الأربعين الودعانيَّة الموضوعة، ذمّه أبو طاهر السِّلفي، وأدركه، وسمع منه، وقال: هالك متّهم بالكذب وقد طبع بتحقيق الشَّيخ علي الحلبي، وطبع أيضًا ببيروت ضمن مجموعة «أربعين الأربعين» للنَّبهاني، سنة ١٣٢٩ هـ. انظر «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٥٧) «كشف الظُّنون» (١/ ٦٠).

(٢) في «الدّرّ الملتقط» (٤٨): «فضائل الأعمال»، وهو خطأ، فقد سمّاه العلَّامة اللَّكنوي في «تحفة الكملة» (ص٥): «فضائل العلماء» لمحمَّد بن سرور البلخي؛ وسمَّاه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٤٠٧) والفتني في «تذكرة الموضوعات» (٩) وعلي القارئ في «الموضوعات الصُّغرى» (٢٣٨) وفي «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (٢٣٨) وغيرهم، سمّوه: «فضل العلماء» لشرف الدِّين البلخي، وعزا بعضهم ذلك إلى الصَّغاني.

(٣) في ز: سرو، وفي الأصل و«م»: سرق، وهو تصحيف، والتَّصحيح من «الدّرّ الملتقط» (٤٩) و«الموضوعات» (٩)؛ ومحمَّد بن سرور البلخي، هو أبو محمَّد الفاشوقي ـ بفتح الفاء، وضمّ الشِّين المعجمة؛ نسبة إلى فاشوق، وهي قرية من قرى بخارى ـ قال ابن السَّمعاني في «الأنساب» (٤/ ٣٤٠): كان كذّابًا وضّاعًا، وكان يزعم نسبة أبيه: محمَّد ابن سرور بن حامد بن أحمد بن طاهر بن يوسف بن حاشر بن ماحي بن ليث ابن أيُّوب بن أبي أيُّوب الأنصاري، سكن قرية فاشوق، وضع أحاديث بواطيل على الثِّقات، وسمّاه« كتاب الكنز».

وأحاديث [الشَّيخ المعروف بـ][1] أبي الدُّنيا [الأشج][2]، وأحاديث نسطور[3]، وأحاديث يغنم[4] بن سالم، وأحاديث دينار، وهو الحبشي[5]، وأحاديث [أبي][6] هدبة: إبراهيم [بن][7] هدبة[8]، والكتاب الَّذي يُدعى:

---

(١) زيادة من ز.

(٢) ساقطة من ز؛ وفي الأصل و«م»: الأشح ـ بالحاء المهملة ـ، وهو تصحيف، والأشج هو عثمان بن خطَّاب، أبو عمر البلوي المغربي، قال الحافظ الذَّهبي: طرأ على أهل بغداد، وحدّث ـ بقلّة حياء ـ بعد الثَّلاثمائة عن علي بن أبي طالب ﷺ، فافتَضح بذلك، وكذّبه النُّقّاد؛ وقال في موضع آخر: كذّاب طرقي، كان بعد الثَّلاثمائة، ادّعى السَّماع من علي بن أبي طالب ﷺ. انظر «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٣ و٤/ ٥٢٢).

(٣) قيل: هو جعفر بن نسطور الرُّومي؛ قال الحافظ الذَّهبي: لم أر له ذكرًا في كتب الضُّعفاء، هو أسقط من أن يشتغل بكذبه؛ وقال في موضع آخر: هالك، أو لا وجود له أبدًا. انظر «الميزان» (١/ ٤١٩ و٤/ ٢٤٩).

(٤) في الأصل: نعيم، ويقال له كذلك؛ ويغنم ـ بياء مثنَّاة من تحت، ثمَّ غين معجمة ـ هو ابن قنبر مولى علي ﷺ، قال ابن حبَّان: شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه نسخة موضوعة، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرِّواية عنه إلَّا على سبيل الاعتبار. انظر: «المجروحين» (٣/ ١٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٥٩)، «لسان الميزان» (٦/ ١٦٩).

(٥) هو دينار بن عبد الله أبو مكيس، قال ابن حبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٩٥): روى عن أنس أشياء موضوعة لا يحلُّ ذكره في الكتب ولا كتابة ما رواه إلَّا على سبيل القدح فيه؛ وقال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (٢/ ٣٠): ذاك التَّالف المتّهم.

(٦) ساقطة من ز.

(٧) ساقطة من ز.

(٨) هو إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة الفارسي ثم البصري، قال ابن حبَّان في «المجروحين» (١/ ١١٤): =

«مسند أنس»، يرويه سمعان[1] عن أنس، وهو مقدار ثلاث مائة حديث[2].

[وقد رأيت بعض من سجّل الحديث، ينسب إلى كتابه أحاديث، ذكر أنّها موضوعة، فأردّ كلامه بأنّ هذا ليس بموضوع، ولم أكن نظرت كتابه][3]، فرأيت[4] أن أبيّن ما ذكر فيه أنّه موضوع وليس بموضوع، مع بيان ارتفاع درجته عن ذلك، ليُنَزَّلَ منزلته من الصِّحّة أو[5] الحسن أو الضّعف اليسير، والله وليّ التَّوفيق.

= يروى عن أنس بن مالك، دجّال من الدَّجاجلة، وكان رقّاصًا بالبصرة، يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلمَّا كبر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه؛ وقال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (١/ ٧١): حدّث ببغداد وغيرها بالأباطيل.

(١) قال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (٢/ ٢٣٤): حيوان لا يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبّح الله مَنْ وضعها؛ قال الحافظ ابن حجر في «لسانه» (٣/ ١١٤): وهي من رواية محمَّد بن مقاتل الرَّازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان، فذكر النُّسخة، وهي أكثر من ثلاثمائة حديث، أكثر متونها موضوعة.

(٢) وقد نظم هذه الأسماء الحافظ السِّلفي في بيتين كما في «اللِّسان» (٢/ ٤٤٧) فقال:

حَدِيثُ بن نَسْطُورٍ وَيُسْرٍ ويَغْنَمٍ ... وَإِفْكُ أَشَجِّ الغَرْبِ ثُمَّ خِرَاشِ

وَنُسْخَةُ دِينَارٍ وَنُسْخَةُ تِرْبِهِ ... أبي هُدْبَةَ القَيْسِي شِبْهِ فِرَاشِ

وقال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (٢/ ٤٢): أنشدني الوادياشي تينك البيتين للسِّلفي، فعزّزهما بقوله:

رَتْـنٌ ثـامنٌ والمَـارْدِينِي تَاسِـعُ ... رَبِيعُ بـنُ محمُـودٍ وذلـك فَـاشِي

(٣) ساقطة من ز.

(٤) في ز: فأردت.

(٥) في ز: و، وكذا الَّذي بعدها.

وأوّل كتابه: قال الشَّيخ الإمام العلَّامة رضيّ الدِّين الحسن بن محمَّد ابن الحسن الصّغاني:

قد وقع في كتاب الشّهاب للقاضي القضاعي كثير من الأحاديث الموضوعة فمن ذلك، فذكرها.

قلت: وها أنا أذكر منها ما هو صحيح أو حسن أو ضَعْفُهُ[1] يسير ليُعْرَفَ؛ فأمّا ما هو [ضعيف][2]، شديد الضّعف، [وليس بموضوع][3] فلا أتعرّض للاعتراض به.

حديث: «الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ في بَطْنِ أُمِّهِ»[4].

[و]هذا حديث صحيح، رويناه في مسند البزَّار[5] بإسناد صحيح.

---

(١) في ز: ضعيفه.

(٢) ساقطة من ز.

(٣) زيادة من ز.

(٤) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٢)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٢٠٠)، وقال الشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (١١٩): في إسناده ضعيفان، وقال ابن الجوزي: لا يثبت؛ وقال الصَّغاني: موضوع، وقال العراقي وابن حجر: إنّه صحيح، فينظر. وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» مختصرًا ومطوّلًا (٧٦ و١٣٢٥).

(٥) أخرجه البزَّار (٢١٥٠ ـ كشف الأستار) وكذا الطَّبراني في «الصغير» (٧٧٣) وتمامه: «**والسَّعيد من سعد في بطنها**»، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ٣٩٧): رواه البزَّار والطَّبراني في الصَّغير، ورجال البزَّار رجال الصَّحيح، وصحّحه الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (٥٦١)، ونقل تصحيحه عن شيخه الحافظ ابن حجر، وقال: وسبقه لذلك شيخه العراقي؛ وصحّحه أيضًا الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الجامع» (٣٦٨٥). ورواه مسلم (٢٦٤٥) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

قال البزَّار: ثنا[1] محمّد بن المثنّى ثنا عبد الرَّحمن بن المبارك ثنا حمّاد عن هشام عن محمّد عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ بهذا اللَّفظ؛ ورجاله كلّهم [ثقات][2] يحتجّ بهم في الصَّحيح، وحمّاد هو ابن زيد، وهشام هو ابن حسّان، ومحمّد هو ابن سيرين. قال البزَّار: لا نعلم[3] رواه عن هشام إلَّا حمّاد، ولا عنه إلَّا عبد الرَّحمن بن المبارك.

وحديث: «الحجُّ جِهَادُ كُلِّ ضَعِيفٍ»[4].

[و] هذا أيضًا حديث [صحيح][5] رجاله كلّهم ثقات، محتجّ[6] بهم في الصَّحيح، رواه ابن ماجه في سننه[7] عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن

---

(١) في ز: حدَّثنا، وكذا في بقيَّة الرِّسالة كلِّها.

(٢) زيادة من ز.

(٣) في الأصل و«م»: لا يعلم، وأثبت ما في «ز» لأنّه موافق للمسند.

(٤) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٣)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٧١) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٠٤)، وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٨٠).

(٥) زيادة من ز.

(٦) في ز و«م»: يحتجّ.

(٧) أخرجه ابن ماجه (٢٩٠٢) وكذا أحمد (٦/ ٢٩٤) والقضاعي في «مسند الشِّهاب» (٨٠)، وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (٣٩٣): ورجاله ثقات، محتجّ بهم في الصَّحيح، ولكن لا يعرف لأبي جعفر سماعٌ من أمّ سلمة، قال: ولولا التَّوقّف في سماعه لكان على شرط الصَّحيح، وقد تساهل الصَّغاني حيث أدرجه في الموضوعات. وحسّنه الشَّيخ الألباني في «صحيح ابن ماجه»، وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**جهاد الكبير والضَّعيف والمرأة الحجُّ والعمرة**» رواه النَّسائي (٢٦٢٦)، وحسّنه =

القاسم بن الفضل الحرّاني[1] عن أبي جعفر ـ وهو محمَّد بن علي بن الحسين ـ عن أمّ سلمة عن النَّبيِّ ﷺ، وليس فيه محلّ نظر[2] إلَّا أنّ محمَّد بن علي ابن الحسين لا يعرف له سماعٌ عن[3] أمّ سلمة، فإنّ مولده سنة ستّ وخمسين، وتوفّيت أمّ سلمة [في][4] سنة اثنتين[5] وستّين، وله ستّ سنين، [و][6] هذا هو الصَّواب في تاريخ وفاة أمّ سلمة.

وأمّا قول الدَّارقطني: إنّها ماتت سنة تسع وخمسين[7]، فمردود بما ثبت

= الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح النَّسائي»، وله شاهد آخر عن عليّ، أخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٨١)، وفيه ابن لهيعة، قال الحافظ في التَّقريب: صدوق، خلّط بعد احتراق كتبه، فالحديث صحيح بمجموع هذه الطُّرق.

(١) في ز: الحذاني، وهو تصحيف.

(٢) في ز: النّظر.

(٣) في الأصل: من.

(٤) زيادة من ز.

(٥) في ز: اثنين.

(٦) زيادة من ز.

(٧) وسبقه إلى ذلك الواقدي، وروى ابن سعد في «طبقاته» (٨/ ٩٥) عن نافع قال: ماتت أمّ سلمة زوج النَّبيِّ ﷺ في سنة تسع وخمسين، فصلّى عليها أبو هريرة بالبقيع؛ وقد وهّم الحافظ الذَّهبي أيضًا من قال ذلك، ورجّح أنّها توفّيت سنة إحدى وستّين، وبه قال ابن حبَّان؛ وقال ابن عبد البرِّ: توفّيت في أوّل خلافة يزيد بن معاوية سنة ستِّين. وكذا قال ابن أبي خيثمة. انظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٩٢١)، «السِّير» (٢/ ٢١٠)، «الإصابة» (٨/ ٢٢١).

في «صحيح مسلم»[1] أنّها عاشت[2] بعد وفاة الحسين، والله أعلم.

وحديث: «شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيْلِ وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ[3] عَنِ النَّاسِ»[4].

---

(١) وهو ما رواه مسلم (٢٨٨٢) عن عبيد الله بن القِبْطِيَّة قال: «دخل الحارث بن أبي ربيعة وعبد الله بن صفوان وأنا معهما على أمّ سلمة أمّ المؤمنين، فسألاها عن الجيش الَّذي يخسف به ـ وكان ذلك في أيّام ابن الزُّبير ـ فقالت: قال رسول الله ﷺ: **يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم. فقلت: يا رسول الله! فكيف بمن كان كارهًا؟ قال: يخسف به معهم ولكنَّه يبعث يوم القيامة على نيّته**». قال الحافظ في «الإصابة» (٨/ ٢٢٤): وكان ذلك حين جهّز يزيد ابن معاوية مسلم بن عقبة بعسكر الشَّام إلى المدينة، فكانت وقعة الحرة سنة ثلاث وستين. وأصرح منه ما رواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠) عن شهر بن حوشب قال: «أتيت أمّ سلمة أعزّيها بقتل الحسين بن علي»، وسكت عنه، وفي إسناده إسماعيل ابن نشيط العامري، قال أبو حاتم: ليس بالقويّ، شيخ مجهول، سمعت أبا زرعة يقول: هو صدوق، وضعّفه الأزدي، وقال البخاري: في إسناده نظر، وذكره ابن عدي في «الكامل في الضُّعفاء» (١/ ٣٢٠) وقال: عزيز الحديث جدًّا، ولا يقع في حديث ما فيه حكم، ولا يروي من الحديث إلَّا القليل، وأمّا ابن حبَّان فذكره في «الثِّقات» (٦/ ٤٣). انظر: «الجرح والعديل» (٢/ ٢٠١)، «ميزان الاعتدال» (٩٦١)، «لسان الميزان» (١٣٦٦).

(٢) في ز: ماتت.

(٣) في الأصل و«م»: استغناؤ.. كذا في الَّذي بعدها؛ والتَّصويب من «المعجم الأوسط».

(٤) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٦)، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي في «الموضوعات» (٩٨٢)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٤٩) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (٧٤)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (١٥١).

وهذا [أيضًا][1] حديث حسن، قاله جبريل للنَّبيِّ ﷺ، رواه الطَّبراني في الأوسط[2] فقال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمَّد بن حميد الرَّازي ثنا

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) أخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٤٢٧٨) وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣) والحاكم (٤/ ٣٦٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٤١)، وصحّحه الحاكم، وأقرّه الحافظ الذَّهبي، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٥٢٢): رواه الطَّبراني في الأوسط، وفيه زافر بن سليمان، وثّقه أحمد وابن معين وأبو داود، وتكلّم فيه ابن عدي وابن حبَّان بما لا يضرّ. وزافر بن سليمان هذا هو: أبو سليمان القُهُسْتاني، قال أبو حاتم: محلّه الصِّدق، وقال البخاري: عنده مراسيل، ووَهْمٌ، وقال ابن عدي: كأنّ أحاديثه مقلوبة الإسناد والمتن، وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه، ويُكتب حديثه مع ضعفه، وقال ابن حبّان: كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار، على صدق فيه، والَّذي عندي في أمره الاعتبار بروايته الَّتي يوافق فيها الثِّقات، وتنكب ما انفرد به من الرِّوايات، وقال العجلي: يُكتب حديثُه، وليس بالقويّ، وقال النَّسائي: ليس بذاك القويّ، ولخّص القول فيه الحافظ الذَّهبي فقال في «الكاشف»: فيه ضعف، وقال الحافظ ابن حجر في «التَّقريب»: صدوق، كثير الأوهام. انظر: «الكامل في الضُّعفاء» (٣/ ٢٣٢)، «المجروحين» (١/ ٣١٦)، «الضُّعفاء» للعقيلي (٢/ ٩٥)، «الجرح والتَّعديل» (٣/ ٦٢٤)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣)، «التَّهذيب» (٣/ ٢٦٢)؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «الأمالي» كما في «الفوائد المجموعة» للشَّوكاني (٣٤): تفرّد به زافر، وهو صدوق سيّء الحفظ، كثير الوهم، وفي إسناده محمّد بن عيينة، وفيه مقال؛ فالصَّواب: أنّ الحديث ضعيف، لا كما جزم الحاكم من كونه صحيحًا، ولا كما جزم به ابن الجوزي والمصنِّف من كونه موضوعًا، وله شواهد، ولكن دون قوله: «واعلم» إلخ. اهـ. وللحديث شواهد منها عن علي رضي الله عنه، أخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٤٨٤٥) و«الصَّغير» (٧٠٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٢)، وقال الحافظ الهيثمي (١٠/ ٣٧٦): رواه الطَّبراني في «الصَّغير» و«الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم، وضعّفه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٥٦). =

زافر بن سليمان عن محمَّد بن عيينة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «جاء جبريل إلى النَّبيِّ ﷺ فقال[1]: يا محمَّد عش ما شئت فإنّك ميّت، واعمل ما شئت فإنّك مجزيّ به، وأحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعلم أنّ شرف المؤمن قيام[2] الليل، وعزّه استغناؤه عن النَّاس»، ومحمَّد بن حميد، وزافر، ومحمَّد ابن عيينة، تُكلّم[3] فيهم: ابن[4] حميد وزافر وثّقهما أحمد [بن حنبل][5] ويحيى ابن

= وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أخرجه الطَّيالسي في «مسنده» (١٧٥٥) وعنه البيهقي في «الشُّعب» (١٠٥٤٠)، وفيه عنعنة أبي الزُّبير، وضعف الحسن بن أبي جعفر، قال الحافظ في «التَّقريب»: ضعيف الحديث، فالحديث حسن بمجموع هذه الطُّرق، ونقل المناوي في «فيض القدير» (١/ ١٠٢) عن الحافظ ابن حجر أنّه قال في «أماليه»: وقد اختلف فيه نظر حافظين، فسلكا طريقين متناقضين، فصحّحه الحاكم، ووهَّاه ابن الجوزي، والصَّواب أنّه لا يحكم عليه بصحّة، ولا وضع، ولو توبع زافر لكان حسنًا، لكن جزم العراقي في الرَّدّ على الصَّغاني ـ في «الفيض»: الصَّنعاني، وهو تصحيف ـ والمنذري في «ترغيبه» بحسنه. اهـ، وقد علمت أنّه قد توبع، وقد حسّنه الحافظ المنذري في «التَّرغيب والتَّرهيب» (١/ ٣٣٣، ٢٤٣) وكذا الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (١٠/ ٣٧٤)، وحسّنه أيضًا الشَّيخ الألباني رحمهم الله في «صحيح التَّرغيب» (٦٢٧)، وانظر «الصَّحيحة» (٨٣١).

(١) في ز: وقال:

(٢) في م: قيامه.

(٣) في ز: نتكلم.

(٤) في الأصل و«م»: وابن، بزيادة واو.

(٥) ساقطة من م.

معين وغير واحد[1].

ومحمَّد بن عيينة أخو سفيان، وثّقه العجلي وابن حبان[2]، وقد تابع[3] محمّدَ بنَ حميد على روايته عن زافر بن سليمان إسماعيلُ[4] بنُ توبة، وهو ثقة[5]،

---

(١) أمّا محمّد بن حميد فوثّقه أيضًا الصَّاغاني والذّهلي وجعفر بن أبي عثمان الطَّيالسي وغيرهم، وقال الإمام أحمد: أمّا حديثه عن ابن المبارك وجرير فصحيح، وأمّا حديثه عن أهل الرَّيّ فهو أعلم؛ وضعّفه الأكثرون، قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال البخاري: فيه نظر، وكذّبه أبو زرعة، وقال النَّسائي: ليس بثقة، وقال أبو علي النَّيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد! فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثَّناء عليه! قال: إنّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلًا، وقال ابن حبَّان: كان ممَّن ينفرد عن الثِّقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيما إذا حدّث عن شيوخ بلده، وقال الحافظ الذَّهبي في «الكاشف»: وثّقه جماعة، والأولى تركه، ولخّص فيه القول الحافظ ابن حجر فقال في «التَّقريب»: ضعيف. انظر: «الكامل في الضُّعفاء» (٦/ ٢٧٤)، «المجروحين» (٢/ ٣٠٣)، «ميزان الاعتدال» (٧٤٥٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ١١١).

وأمّا زافر بن سليمان، فقد علمت حاله قبل قليل.

(٢) قال العجلي في «الثِّقات» (١٦٣٢): صدوق، وكان له فقه، وتكلّم فيه غيرهما، قال أبو حاتم: لا يحتجّ بحديثه، يأتي بالمناكير، وفي «التَّقريب»: صدوق له، أوهام. انظر: «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٤٢)، «الميزان» (٣/ ٦٨٠)، «التَّهذيب» (٩/ ٣٥٠).

(٣) في ز: بالغ.

(٤) في ز: وإسماعيل، بزيادة الواو، وهو خطأ.

(٥) قال ابن حبَّان في «الثِّقات» (١٢٤٣٤): مستقيم الحديث، وقال أبو حاتم في «الجرح والتَّعديل» (٢/ ١٦٢): صدوق، وقال الحافظ الذَّهبي في «الكاشف»: صدوق صاحب حديث، وقال الحافظ ابن حجر في «التَّقريب»: صدوق. وانظر: «التَّهذيب» (١/ ٢٥٠).

رواه الشِّيرازي في «الألقاب»[1].

وحديث: «اليَقِينُ الإيمَانُ كُلُّهُ»[2].

هذا [أيضًا][3] حديث حسن، روّيناه في كتاب «الحلية» لأبي نعيم، وفي «كتاب الزُّهد» للبيهقي، وفي «تاريخ بغداد» للخطيب[4]، كلّهم من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب قال ثنا[5] محمَّد بن خالد المخزومي عن سفيان ابن سعيد عن زبيد عن [أبي][6] وائل عن عبد الله أنّ النَّبيَّ ﷺ قال: فذكره بزيادة في أوّله: «الصبر نصف الإيمان». قال البيهقي في «الزُّهد»: تفرّد به يعقوب ابن

---

(١) الكتاب في عداد الكتب المفقودة، وقد اختصره الحافظ أبو الفضل محمَّد بن طاهر المقدسي أسماها: «معرفة الألقاب»، وتوجد نسخة منه بالمكتبة الظَّاهريَّة (حديث: ٣٩/٥٤٣ ق).

(٢) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٧)، وتبعه الفتني في «التَّذكرة» (١١)، وعلي القارئ في «الأسرار المرفوعة» (٦٢٣) وفي «المصنوع» (٤١٦)، وسبقه ابن الجوزي فأورده في «العلل المتناهية» (٢/ ٨١٥)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (١٥٨).

(٣) زيادة من ز.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٤) والبيهقي في «الزُّهد» (٩٨٤) وكذا في «شعب الإيمان» (٩٦١٦، ٩٧١٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٢٦)، وحسّنه المصنّف أيضًا في «تخريج أحاديث الإحياء» (١)؛ وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٨): ولا يثبت رفعه، وضعّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٥٣٦).

(٥) في ز: حدَّثنا.

(٦) ساقطة من ز.

حميد بن كاسب عن محمَّد بن خالد [المخزومي][1] هذا، وقد رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وقال: محمّد بن خالد مجروح[2]، وقال يحيى والنَّسائي: إنّ يعقوب بن حميد بن كاسب ليس بشيء.

قلت: أمّا محمّد بن خالد المخزومي فلم أجد أحدًا[3] جرّحه، فما أدري من أين أتى به ابن الجوزي؟! وقد ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»[4] في الطَّبقة الرَّابعة، وقال: ربّما رفع وأسند.

وأمّا يعقوب بن حميد بن كاسب فهو مختلف فيه، قال فيه البخاري: صدوق، وقال ابن عدي: لا بأس به، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»[5].

والمعروف أنَّه من قول ابن مسعود موقوفًا عليه، كما ذكره البخاري في صحيحه معلّقًا مجزومًا به، ووصله بإسناده إلى ابن مسعود الطبرانيُّ[6] في

---

(١) زيادة من ز.

(٢) في «العلل المتناهية» (٢/ ٨١٥): ليس بشيء.

(٣) في م: من.

(٤) انظر «الثِّقات» (٩/ ٥٩ ـ رقم١٥١٧٣)، وسكت عنه الحافظ الذَّهبي في «الكاشف»، والحافظ ابن حجر في «اللِّسان» (٢/ ١٦٧).

(٥) عبارة ابن عدي: لا بأس به وبروايته، وهو كثير الحديث الغرائب؛ وقال أبو حاتم: ضعيف؛ ولخّص فيه القول الحافظ ابن حجر فقال في «التَّقريب»: صدوق، ربّما وهم. انظر: «الكامل» (٧/ ١٥١)، «الثِّقات» (٩/ ٢٨٥)، «الضُّعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٤٦)، «الجرح والتَّعديل» (٩/ ٢٠٦)، «الميزان» (٤/ ٤٥٠)، «التَّهذيب» (١١/ ٣٣٦).

(٦) في الأصل: والطَّبراني، بزيادة «واو».

«المعجم الكبير» والبيهقيُّ في «الزُّهد»[1].

نعم: حكى البيهقي في «الزُّهد» عن أبي علي النَّيسابوري أنّه قال: هذا منكر لا أعرف[2] له أصلًا من حديث الثَّوري وزبيد إلَّا من هذا الوجه.

وقد أطلق غير واحد من أهل الحديث كالبرديجي[3] اسم النّكارة على الحديث الفرد، كما حكاه ابن الصَّلاح في «علوم الحديث»[4] عنهم.

ولا يلزم من كونه فردًا أن يكون موضوعًا، بل ليس في رواته من اتّهم بالوضع والكذب، فهو حسن إن شاء الله تعالى كما ذكرنا.

---

(١) أخرجه البخاري معلَّقًا (١/ ٧)، ووصله الطَّبراني (٩/ ١٠٤) والبيهقي في «الزُّهد» (٩٨٥) وكذا في «شعب الإيمان» (٤٨، ٩٧١٧) والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٨٤)، وعزاه الحافظ في «تغليق التَّعليق» (٢/ ٢١) لابن أبي خيثمة في «تاريخه» عنه موقوفًا، وصحّحه الحاكم، وأقرّه الحافظ الذَّهبي، وصحّحه أيضًا الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٨) وفي «تغليق التَّعليق» (٢/ ٢٢) والشَّيخ الألباني في «صحيح التَّرغيب» (٣٣٩٧)، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٢٠): رواه الطَّبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصَّحيح.

(٢) في م: يعرف، وكتبها الشَّيخ حمدي: أعرف.

(٣) في ز: كالبردعي ـ بالدَّالِّ المهملة ـ وفي الأصل و«م»: كالبردنجي، وهو تصحيف؛ والبرديجي هو الإمام الحافظ الحجّة أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي البرذعي، نزيل بغداد، ولد بعد الثَّلاثين ومئتين، أو قبلها، قال الخطيب: كان ثقة فاضلًا فهمًا حافظًا، مات في شهر رمضان سنة ٣٠١ هـ ببغداد. انظر: «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٢٢).

(٤) انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (٤٦).

وحديث: «المَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»[1].

وقد سبق[2] الصّغاني إلى[3] ذكره في «الموضوعات» ابنُ[4] الجوزي[5]، فرواه من ثلاثة طرق، وقال: هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ.

قلت: [و ـ ز] قد رويناه من حديث جماعة من الصَّحابة، يحصل من مجموعها أنّه حديث حسن، رواه أبو نعيم في «الحلية» والبيهقي في «شعب الإيمان» والخطيب في «تاريخ بغداد»[6] من حديث أنس، ورواه القاضي أبو بكر

---

(١) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٨) وفي «الموضوعات» (٦٢)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (١٧١ ـ ١٧٣).

(٢) في م: سيق، وقد صحّحها الشَّيخ حمدي في المتن دون التَّنبيه إلى أصل الكلمة في المخطوط.

(٣) في ز: على.

(٤) في م: عن ابن، وقد أسقط الشَّيخ حمدي كلمة: عن.

(٥) انظر «الموضوعات» (١٧٤١ ـ ١٧٤٣).

(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحيلة» (٣/ ٢١٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٨٥، ٩٨٨٦) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٧)، وفيه أبو بكر المفيد، قال الخطيب في ترجمته: روى مناكير عن مجاهيل؛ ثمَّ سمّاهم. وفيه أيضًا أحمد بن عبد الرَّحمن السقطي، قال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (١/ ١١٦): شيخ لا يعرف إلَّا من جهة المفيد ـ وقع في «الميزان»: المقيد، بالقاف المثنَّاة، وهو تصحيف ـ، روى عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس، فذكر خبرًا موضوعًا. يشير إلى هذا، كما نبّه عليه الحافظ ابن حجر في «اللِّسان» (١/ ٢١١)؛ وقال ابن الجوزي: حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ، فإنّ أبا بكر المفيد ضعيف جدًّا، والسّقطي مجهول. =

ابن العربي في كتاب «سراج المريدين»[٧]، وقال عقبه: إنّه حديث حسن صحيح.

وقد جمعت طرقه في جزء مفرد[٨].

وحديث: «حُبُّكُ[٩] الشَّيْءَ[١٠] يُعْمِي وَيُصِمُّ»[١١].

= وقد روي من طريق آخر عن مفرج ابن شجاع عن يزيد بن هارون عن عاصم عن أنس، وفيه مفرّج بن شجاع الموصلي، نقل الخطيب عن الحافظ الأزدي أنّه قال: واهي الحديث، ثمَّ قال الخطيب: إنَّما عنى الأزدي هذا الحديث خاصَّة ومفرج في عداد المجهولين والحديث عن يزيد شاذّ مع أنَّه قد روى عن نصر بن علي الجهضمي أيضًا عن يزيد وليس بثابت عنه ورواه أصرم ابن غياث النَّيسابوري عن عاصم الأحول، وأصرم لا تقوم به حجّة والله أعلم. وانظر «الضَّعيفة» (٤٦٨٥).

قال الحافظ في «اللِّسان»: وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل ابن العراقي طرقه في جزء، والَّذي يصحّ في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس ﷺ بلفظ: «**الطَّاعون كفّارة لكلّ مسلم**»، أخرجه البخاري.

وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (١٢٠٩): ولم يصب ابن الجوزي في ذكره في «الموضوعات»، وتبعه الصَّغاني، وكذا قال شيخنا: إنّه لم يتهيّأ الحكم عليه بالوضع مع وجود هذه الطُّرق.

(٧) الكتاب لا يزال في غياهب الخزانات، في عالم المخطوطات، وتوجد نسخة خطّيّة منه في دار الكتب المصريَّة، وقد بلغني أنّه قيد التَّحقيق، والله أعلم.

(٨) ذكر الدُّكتور أحمد معبد عبد الكريم في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السُّنَّة» (٥/ ٢٠٨٠) أنّه لم يقف على شيء من نسخ الكتاب، والله أعلم.

(٩) في م: حبّه، وذكر الشَّيخ حمدي: حبك.

(١٠) في ز: للشيء.

(١١) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (١٢)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٢١٩).

وهذا أيضًا حديث جيّد الإسناد[1]، أخرجه أبو داود في سننه[2]، وسكت عليه، فهو[3] عنده حديث صالح[4]، .....

---

(١) في م: الأسباب، وقال الشَّيخ حمدي: الإسناد.

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٣٠) عن أبي الدَّرداء، وضعّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف أبي داود»، وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (٣٨١): وقد بالغ الصَّغاني فحكم عليه بالوضع، وكذا تعقّبه العراقي.

(٣) في ز: هو.

(٤) اختلف العلماء في الأحاديث الَّتي سكت عنها أبو داود، وفي معنى قوله: «وما سكت عليه فهو صالح»، فذهب ابن الصَّلاح وغيره إلى أنَّه حسن، قال ابن الصَّلاح: فما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في واحد من «الصَّحيحين»، ولا نصّ على صحّته أحد، فهو حسن عند أبي داود. وذهب جمهور المحدّثين، ومنهم المصنِّف نفسه إلى أنّ معنى قوله: فهو صالح، أي صالح للاعتبار والاستشهاد، وهو الصَّحيح، بدليل قوله: «ذكرت فيه ما صحّ أو قارب أو يحكيه» أي يشبهه، وهو الحسن، والَّذي يقاربه هو الصَّالح؛ ثمَّ قال: «وما كان فيه وهن شديد بيّنته»، ومفهومه: أنّه إذا كان فيه وهن غير شديد لا يبيِّنه. قال الحافظ ابن حجر: ومن هنا يتبيّن أنّ جميع ما سكت عليه أبو داود، لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١ ـ منه ما هو في «الصَّحيحين» أو على شرط الصِّحّة.

٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثير في كتابه جدًّا.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، لكنّه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا. =

.....

= وكلّ هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

قال: ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتجّ بكلّ ما سكت عليه أبو داود، فإنّه يخرج أحاديث جماعة من الضُّعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمَّد بن عقيل، وموسى ابن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم. فلا ينبغي للنَّاقد أن يقلّده في السُّكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقّف فيه؟ ولا سيما إن كان مخالفًا لرواية من هو أوثق منه، فإنّه ينحط إلى قبيل المنكر. وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه وصدقه الدقيقي وعثمان بن واقد العمري ومحمَّد بن عبد الرَّحمن البيلماني وأبي جناب الكلبي وسليمان بن أرقم وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين. إلى أن قال: وهذا جميعه إن حملنا قوله: وما لم أقل فيه شيئًا فهو صالح. على أنّ مراده أنّه صالح للحجّة. وهو الظَّاهر. وإن حملناه على ما هو أعمُّ من ذلك ـ وهو الصَّلاحيَّة للحجّة أو للاستشهاد أو للمتابعة ـ فلا يلزم منه أنَّه يحتجُّ بالضَّعيف. ويحتاج إلى تأمّل تلك المواضع الَّتي يسكت عليها وهي ضعيفة، هل فيها إفراد أم لا؟ إن وجد فيها إفراد تعيّن الحمل على الأوَّل، وإلَّا حمل على الثَّاني؛ وعلى كلِّ تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقًا.

وقد نبّه على ذلك الشَّيخ محيي الدِّين النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: في «سنن أبي داود» أحاديث ظاهرة الضّعف، لم يبيّنها، مع أنّه متّفق على ضعفها، فلا بدَّ من تأويل كلامه. ثمّ قال (يعني النَّووي): والحقّ أنَّ ما وجدناه في «سننه» ما لم يبيّنه، ولم ينصّ على صحّته أو حسنه أحدٌ ممَّن يعتمد فهو حسن، وإن نصّ على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضّعف، ولا جابر له، حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود. قلت (القائل ابن حجر): وهذا هو التَّحقيق، لكنّه خالف ذلك في مواضع من «شرح المهذَّب» وغيره من تصانيفه، فاحتجّ بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها، فلا يغترّ بذلك، والله أعلم». =

كما [قال][1] هو في رسالته المشهورة[2]: «ذكرت في كتابي هذا الصَّحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيّنته، وما سكت عليه فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض»؛ وهو وإن كان عند أبي داود من رواية بقيّة بن الوليد عن أبي بكر بن [أبي][3] مريم بالعنعنة، وبقيّة مدلّس، فلا تقبل[4] عنعنته، فإنّ بقيّة لم ينفرد به، بل روّيناه في مسند الإمام أحمد[5] من وجه آخر، رواه عن محمّد بن مصعب عن أبي بكر بن [أبي] مريم. ومحمّد بن مصعب القرقساني[6]، قال فيه أحمد: لا بأس به[7]؛ وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم لم يتّهمه أحد بكذب،

= انظر: «مقدِّمة ابن الصلاح» (٢٠)، «النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٤٣٥ وما بعدها)، «التَّقييد والإيضاح» (٥٣)، «الباعث الحثيث» (٣٩)، «فتح المغيث» (١/ ١٣٩ ـ تحقيق الخضير)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٦٧).

(١) ساقطة من ز.

(٢) قارن بـ«رسالة أبي داود إلى أهل مكّة وغيرهم في وصف سننه» (٢٧ ـ تحقيق محمَّد الصبَّاغ).

(٣) ساقطة من ز، وكذا في الَّذي بعدها، لكن ذكرت في الموضع الثَّالث.

(٤) في الأصل و«ز»: يقبل.

(٥) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤ و٦/ ٤٥٠).

(٦) في ز: الفرقاني، وهو تحريف.

(٧) رواه عنه بإسناده ابن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» (٨/ ١٠٢)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٦٥)، ووافقه، وقد خالفه غيره، فقد كان يحيى بن معين سيّء الرَّأي فيه، وقال: ليس بشيء، وقال صالح جزرة: عامَّة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة، وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ، وقال النَّسائي: ضعيف، وقال الخطيب: كثير الغلط لتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصَّلاح. انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (رقم٧٥٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٢).

إنّما سُرق له حليّ، [فأنكر][1] عقله، وقد ضعّفه غير واحد[2]، ويكفينا سكوت أبي داود عليه، فليس بموضوع، بل ولا شديد الضّعف، فهو حسن[3]، والله أعلم.

وحديث: «اسْمَحْ يُسْمَحْ لَكَ»[4].

وهذا حديث [حسن][5]، أخرجه أحمد والطَّبراني في «الصَّغير» و«الأوسط»[6] من حديث ابن عبَّاس، ورجاله ثقات، وقد جمع الحافظ أبو بكر

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) قال فيه الإمام أحمد وابن معين والنَّسائي والدَّارقطني: ضعيف، وقال أبو زرعة: ضعيف، منكر الحديث، وقال أحمد مرّة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: ضعيف الحديث، ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، طرقه لصوص فأخذوا متاعه فاختلط. انظر: «الكامل في الضُّعفاء» (٢/ ٣٦)، «المجروحين» (٣/ ١٤٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٩٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٣٣).

(٣) بل ولا حسن، فقد علمت حال أبي بكر بن أبي مريم، وكذا حال القرقساني، فأنّى يكون حسنًا، لا سيّما، وقد خولف فيه، فرواه بعضهم عنه موقوفًا، وقد نقل الشَّيخ حمدي السّلفي في تحقيقه لـ«مسند الشِّهاب» (١/ ١٥٧) عن الحافظ العلائي أنّه قال: هذا الحديث ضعيف، لا ينتهي إلى درجة الحسن أصلًا، ولا يقال فيه: موضوع. انظر: «المقاصد الحسنة» (٣٨٢)، «الضَّعيفة» (١٨٦٨).

(٤) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٢٧)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٦٤٨).

(٥) ساقطة من ز.

(٦) أخرجه أحمد (١/ ٢٤٨) والطَّبراني في «الأوسط» (٥١١٢) و«الصَّغير» (١١٦٩)، وقال الحافظ الهيثمي (١٠/ ٣١٥): رواه أحمد عن شيخه مهدي بن جعفر الرّملي، وقد وثّقه غير واحد، وبقيّة رجاله رجال الصَّحيح، ورواه الطَّبراني في «الصَّغير» و«الأوسط»، ورجالهما رجال الصَّحيح. =

الخطيب طرقه في جزء [اتّصل لنا عاليًا][1].

وحديث: «ألظّوا بياذا الجلال والإكرام»[2].

وهذا الحديث أخرجه التِّرمذي في جامعه[3] من رواية يزيد الرقاشي عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ، وقال: إنّه حديث غريب. ولا يلزم من غرابة الحديث كونه موضوعًا، ويزيد بن أبان الرقاشي لم يتّهمه أحد بالوضع والكذب فيما أعلم[4]، وكان رجلًا صالحًا عابدًا يقصّ على النَّاس، قال فيه عمرو بن علي

= وأومأ المناوي في «فيض القدير» (١/ ٥١٢) إلى تصحيحه، وصحّحه الشَّيخ الألباني في «الصَّحيحة» (١٤٥٦)، وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (١١٠): وقد أفرد الحافظ أبو محمّد بن الأكفاني طرقه، وحسّنه العراقي، ولم يصب من حكم عليه بالوضع.

(١) ساقطة من ز.

(٢) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٣٢) وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٥٧)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٦٩٣).

(٣) أخرجه التِّرمذي (٣٥٢٤، ٣٥٢٥) وكذا أحمد (٤/ ١٧٧)، وصحّحه الحاكم (١/ ٦٧٦) وكذا الشَّيخ الألباني في «صحيح التِّرمذي»، وله شاهد من حديث عامر ابن بجاد، أخرجه الطَّبراني في «الكبير» (٥/ ٦٤)، وقال الحافظ الهيثمي (١٠/ ٢٤٣): رواه الطَّبراني، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني وهو ضعيف. ويحيى هذا حافظ، وثَّقه يحيى بن معين وغيره، وقال ابن عديّ: أرجو أنّه لا بأس به، لكنّه اتّهم بسرقة الحديث، وقال أحمد: كان يكذب جهارًا، وقال النَّسائي: ضعيف. انظر: «الكامل» (٧/ ٢٣٧)، «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٤٩٢)، «الميزان» (٤/ ٣٩٢). وذكر له الشَّيخ الألباني رحمه الله شاهدين آخرين عن ربيعة بن عامر وأبي هريرة؛ انظر: «الصَّحيحة» (١٥٣٦).

(٤) في ز: علم.

الفلَّاس[1]: ليس بالقويّ، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأس به، وقد ضعّفه غير واحد من قبل حفظه[2]، والرَّاوي له عن يزيد الرقاشي الرّحيل بن معاوية أخو زهير وخديج ابني[3] معاوية، والرّحيل ذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»[4]، وقد رواه عن يزيد الرقاشي أيضًا الهيثم بن جماز[5]، وفي ترجمة الهيثم، رواه أبو أحمد بن [عدي في][6] «الكامل»، وذكر كلامهم في الهيثم بن جماز[7]؛ ولم ينفرد به الهيثم حتَّى تلصق الجناية[8] به، فرواية الرّحيل بن معاوية تغني[9] عن رواية الهيثم.

---

(١) في ز: عمرو بن القلاعي.

(٢) انظر: «الكامل» (٢١٥٨)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٤)، «التَّهذيب» (١١/ ٢٧٠)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٨).

(٣) في ز: ابن.

(٤) انظر: «الثِّقات» (٦/ ٣٠٩)، ونقل عمر الواعظ في «تاريخ الثِّقات» (٣٧٠) عن يحيى ابن معين أنّه قال: ليس به بأس.

(٥) في ق الأصل و«م»: حماز ـ بالحاء المهملة ـ، وكذا في الموضع الَّذي بعده، وهو تصحيف.

(٦) ساقطة من ز.

(٧) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٠٢)، ونقل عن ابن معين أنّه قال فيه: ضعيف، وقال مرّة: ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، تُرك حديثُه، وقال السَّعدي: كان قاصًّا ضعيفًا. وانظر: «المجروحين» (٣/ ٩١)، «الجرح والتَّعديل» (٩/ ٨١)، «الضُّعفاء» (٤/ ٣٥٥)، «الميزان» (٤/ ٣١٩).

(٨) في الأصل و«م»: الجياية، وهو تصحيف، وقد ذكره الشَّيخ حمدي صحيحًا.

(٩) في الأصل و«م»: فرواه الرّحيل بن معاوية يعني عن...

وحديث: «تَجَافَوا عَنْ ذَنْبِ السَّخِيِّ فإنَّ اللهَ أَخَذَ بِيَدِهِ كُلَّمَا عَثَرَ»[1].

وهذا، وإن [كان][2] أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»[3] من

---

(١) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٣٥) وكذا في «الموضوعات» (١١٠)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٢٥).

(٢) ساقطة من الأصل و«م».

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١١١٤) وكذا البيهقي في «الشُّعب» (١٠٨٦٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨)، وقال ابن الجوزي: تفرَّد به عبد الرَّحيم. اهـ؛ وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، لم نكتبه إلَّا من هذا الوجه. وعبد الرَّحيم وهو ابن حمَّاد الثَّقفي البصري يعرف بالسِّندي، قال العقيلي: حدّث عبد الرَّحيم عن الأعمش بما ليس من حديثه؛ وقال الحافظ الذَّهبي في «الميزان» (٤/ ٣٣٤): عبد الرَّحيم هذا شيخ واه، لم أر لهم فيه كلامًا، وهذا عجيب. وأقرَّه الحافظ ابن حجر في «لسانه» (٤/ ٥). بل لم يتفرّد به فقد رواه الطَّبراني في «الأوسط» (٧٥٦٢) وعنه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٣٤) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٨٥ ـ ٨٦) من طريق آخر بلفظ: «**أقيلوا ذوي الهيئات زلَّاتهم**»؛ وقال: لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلَّا أبو بكر بن عيَّاش، تفرّد به عبد الله بن محمَّد ابن يزيد ، ولا يروى عن ابن مسعود إلَّا بهذا الإسناد. قال الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصَّحيحة» (٢/ ٢٣٤): قلت: وهو ثقة كما قال الخطيب، وكنّاه بأبي محمَّد الحنفي المروزي، وفي ترجمته أورد الحديث؛ وسائر رواته موثوقون، حديثهم حسن غير محمَّد ابن يزيد الرّفاعي، فقد اختلفوا فيه، وقال الحافظ في «التَّقريب»: ليس بالقويِّ. قلت: فمثله لا أقلّ من أن يكون حسن الحديث لغيره. اهـ؛ ولهذا اللَّفظ شاهد من حديث عائشة بلفظ: «**أقيلوا ذوي الهيئات عثراهم إلَّا الحدود**» أخرجه أبو داود (٤٣٧٥) وغيره بسند حسن، وله شواهد أخرى، يرتقي بها إلى درجة الصِّحّة. انظر: «الصَّحيحة» (٦٣٨).

حديث ابن مسعود، فإنّ له طريقًا[1] آخر من حديث[2] ابن عبَّاس، يشبه أن يكون إسناده حسنًا، رواه الطَّبراني في «المعجم الأوسط»[3] قال: ثنا محمّد ابن عبد الله الحضرمي ثنا محمَّد بن عبيد الله[4] الجدعاني ثنا تميم بن عمران القرشي[5] عن محمّد بن عقبة المكِّي عن فضيل بن عياض[6] عن ليث عن مجاهد عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال: لا يُروى عن ابن عبَّاس إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به محمّد بن عبيد الله الجدعاني[7].

---

(١) في الأصل و«م»: طريق، وهو لحن.

(٢) في ز: طرق.

(٣) أخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٥٧١٠) وكذا البيهقي في «الشُّعب» (١٠٨٦٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٩٧) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٣٤). وقال البيهقي: في هذا الإسناد مجاهيل، وقال الحافظ الهيثمي (٦/ ٤٣٧): رواه الطَّبراني في «الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم. كذا قالا، وفيه ليث، وهو ابن أبي سليم، قال الحافظ في «التَّقريب»: صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميّز حديثه فترك.

وله شاهد عن ابن مسعود، أخرجه البيهقي في «الشُّعب» (١٠٨٤٣ و١٠٨٦٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨)، وضعّفاه. فأنّى يكوُن الحديث حسنًا، وقد ضعّفه المصنِّف نفسه في «تخريج الإحياء» (٣/ ١٨٨)، وكذا الشَّيخ الألباني في «الصَّحيحة» (٢/ ٢٣٨). والحاصل أنّ الحديث ليس بموضوع كما حقّقه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنَّما هو ضعيف فقط، وأنّ اللَّفظ الصَّحيح هو: «**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلَّا الحدود**».

(٤) في ز: عبد الله، وهو تحريف.

(٥) في ز: القريشي.

(٦) في ز: عباس.

(٧) في جميع النُّسخ: تفرّد به محمَّد بن عبد الله. ويوهم أنّه الحضرمي؛ والتَّصويب من «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٣).

قلت: [و ـ ز] ليس في إسناده أحد ممّن يتّهم بالكذب فيما أعلم، ولم أر في أحد منهم جرحًا إلَّا في ليث بن أبي سليم، ومحمّد بن عبد الله شيخ الطَّبراني.

فأمّا ليث بن أبي سليم فقد أخرج له مسلم في المتابعات[1]، وروى له البخاري تعليقًا، وقال الدَّارقطني ـ وقد سأله البرقاني عنه[2] ـ: صاحب سنّة، يُخرّج حديثه[3]؛ [ومن تكلّم فيه ألان[4] الكلام فيه، فقال ابن معين: ضعيف، يُكتب حديثُه][5]، وقال أبو زرعة: ليّن[6] الحديث[7].

وأمّا محمّد بن عبد الله الحضرمي، فهو مطيّن، أحد الحفّاظ الثِّقات، وقع بينه وبين محمّد بن عثمان بن أبي شيبة كلام، أدّى إلى الخشونة بينهما، ووقوع كلّ منهما في الآخر، كما قال أبو نعيم الجرجاني، قال: فظهر لي أنّ الصَّواب الإمساك عن القبول عن كلّ واحد[8] منهما في صاحبه، قال الذَّهبي في الميزان[9]:

---

(١) في ز: المتتابعات.

(٢) كذا أيضًا في م، وقال الشَّيخ حمدي: سأله عنه البرقاني.

(٣) وتمامه: ثمّ قال: إنَّما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب. انظر «سؤالات البرقاني للدَّارقطني» (٤٢١).

(٤) في الأصل: الآن، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من ز.

(٦) في م: ليس، وصحّحها الشَّيخ حمدي.

(٧) انظر: «الكامل» (٦/ ٨٧)، «المجروحين» (٢/ ٢٣١)، «الضُّعفاء» للعقيلي (٤/ ١٤)، «الميزان» (٣/ ٤٢٠)، «التَّهذيب» (٨/ ٤١٧).

(٨) في ز: من كلّ منهما، وسقطت: واحد.

(٩) انظر «ميزان الاعتدال» (٧٨٠١).

[مطيّن][1] وثّقه النَّاس، وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة، قال: ولا يعتدّ بكثير من [كلام][2] الأقران بعضهم في بعض، والله أعلم.

وحديث: «أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَن يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا [وَابْغُضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَن يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا][3]»[4].

[و] هذا أيضًا حديث جيّد الإسناد، أخرجه التِّرمذي في «جامعه»[5] [فقال][6]: [ثنا أبو كريب][7] ثنا سويد بن عمرو[8] الكلبي عن حمّاد بن سلمة عن أيُّوب عن [محمّد بن سيرين عن][9] أبي هريرة رفعه قال: «**أحبب حبيبك**»،

---

(١) زيادة من ز.

(٢) في ز: بكلام كثير من...، وسقط لفظ: كلام من «ق» و«م»، والتَّصحيح من «الميزان» (٣/ ٦٠٧)، وقد فاتت الشَّيخ حمدي.

(٣) ساقطة من م.

(٤) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٣٩)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٢٠٠) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (١١٧)، وسبقه ابن الجوزي فأورده في «العلل المتناهية» (١٢٢٥) وقال: هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، وقال ابن طاهر في «معرفة التَّذكرة» (رقم٢١): الصَّحيح أنّه من قول علي رضي الله تعالى عنه؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٣٩) عن ابن عمر.

(٥) أخرجه التِّرمذي (١٩٩٧) وكذا الطَّبراني في «الأوسط» (٣٣٩٥)، وصحّحه الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح التِّرمذي»، وفي «صحيح الجامع» (١٧٨).

(٦) في الأصل: قال، وسقط حرف الفاء.

(٧) في «م» مطموسة، وقد استدركها الشَّيخ حمدي، وجعلها بين معقوفتين.

(٨) في ز: عمر ـ دون واو عمرو ـ وهو تحريف.

(٩) طمس في م، وقد استدركها الشَّيخ حمدي.

فذكره، قال التِّرمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه بـ[هذا][1] الإسناد إلَّا من هذا الوجه.

قلت: ورجاله كلّهم ثقات، احتجّ بهم مسلم في «صحيحه»، وإنّما ضعّفه التِّرمذي من حديث علي بن أبي طالب[2]، وقال: الصَّحيح عن عليّ موقوف. انتهى.

وقد ورد من حديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو[3]، ولا يصحّ

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢١) وابن أبي شيبة (٧/ ٢٦٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٥٩٣)، وقال الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الأدب المفرد» (٩٩٢): حسن لغيره موقوفًا، وقد صحّ مرفوعًا.

(٣) في ز: عبد الله بن عبَّاس، وهو خطأ. أمّا حديث ابن عمر فرواه الطَّبراني في «الأوسط» (٥١١٩، ٦١٨٥)، والقضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٣٩)، وعزاه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ١٦٧) إلى الطَّبراني في «الأوسط» و«الكبير» ـ ولم أجده فيه، ولعلّه في الجزء المفقود منه ـ، وقال: وفيه جميل بن زيد، وهو ضعيف. قلت: وفيه علّة أخرى خفيت عليه، وهي: عبد السَّلام بن صالح، وهو أبو الصّلت الهروي، وبه أعلّه ابن حبَّان، وقال: يروي العجائب في فضائل عليّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف. وأمّا أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديثه، وقال النَّسائي: ليس بثقة، وقال الدَّارقطني: رافضي خبيث، ولخّص فيه القول الحافظ الذَّهبي فقال في «الكاشف»: واهٍ شيعي متّهم مع صلاحه، وأمّا الحافظ ابن حجر فقال في «التَّقريب»: صدوق له مناكير، وكان يتشيّع. انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٨)، «الكامل» (٥/ ٣٣١)، «المجروحين» (٢/ ١٥١)، «الميزان» (٢/ ٦١٦). =

من حديثهما، والله علم.

وحديث: «عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ وَأَحْبِبْ مَنْ شِئْتَ[1] فَإِنَّكَ مُفَارِقُهُ، واعْمَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ مَجْزِيٌّ بِهِ»[2].

[و]هذا أيضًا حديث حسن، رواه الطَّبراني في «المعجم الأوسط» والشِّيرازي في «الألقاب»[3] من حديث سهل بن سعد، وقد تقدَّم ذكره[4] في

= وأمّا حديث عبد الله بن عمرو فرواه أيضًا الطَّبراني في «الأوسط» (٥١٢٠)، وعزاه الحافظ الهيثمي (٨/ ١٦٧) إلى الطَّبراني في «الأوسط» و«الكبير» ـ ولم أجده فيه أيضًا ـ، وقال: فيه محمّد بن كثير الفهري (تصحفت في المطبوع إلى النهري)، وهو ضعيف. كذا قال، وهو من تساهله، قال ابن عدي: منكر الحديث عن كلّ من يروي عنه، والبلاء منه، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت علي ابن الحسين بن الجنيد عنه فقال: حدّث بحديثين منكرين، وهو منكر الحديث، أكره أن أحدّث عنه، ولخّص فيه القول الحافظ في «التَّقريب» فقال: متروك. انظر: «الكامل» (٦/ ٢٥٥)، «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٧٠)، «الميزان» (٤/ ٢٠)، «اللِّسان» (٥/ ٣٥٢).

(١) وقع في جميع النُّسخ: «أحببت» بدل «شئت»، والتَّصويب من «الدّرّ الملتقط»، وكذا من «المعجم الأوسط» إلَّا أنّه وقع فيه تقديم وتأخير فقال: واعمل ما شئت فإنَّك مجزيٌّ به، وأحبب...

(٢) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٤٠) وكذا في «الموضوعات» (٦٣) وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٢٠٠)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٤٦).

(٣) أخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٤٢٧٨) وكذا الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٦٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٤١) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣) والقضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٤٦)، وقد تقدّم.

(٤) في ز: من ذكره.

أثناء حديث «شرف المؤمن قيامه باللَّيل».

وحديث: [«إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ»[1].

[و]هذا [أيضًا][2] حديث][3] حسن، رواه الحاكم في «المستدرك»[4] من [حديث][5] معبد بن خالد عن أبيه، وقال: إنّه صحيح الإسناد.

---

(١) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٤١) وكذا في «الموضوعات» (١٠٤)، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٢٤). وتبعهما السُّيوطي في «اللآلي الموصنوعة» (٢/ ٦٧)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٦٠).

(٢) زيادة من ز.

(٣) ساقطة من م، وقد استدركها الشَّيخ حمدي، وجعلها بين معقوفتين.

(٤) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٢٤) وكذا البيهقي في «الشُّعب» (١٠٩٩٨) عنه عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال: «دخل جرير بن عبد الله رضي الله عنه على رسول الله ﷺ وعنده أصحابه، وضنّ كلّ رجل بمجلسه فأخذ رسول الله ﷺ رداءه فألقاه إليه، فتلقّاه بنحره ووجهه، فقبله ووضعه على عينيه وقال: أكرمك الله كما أكرمتني، ثمّ وضعه على ظهر رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا أتاه كريم...**» وذكره. وصحّحه الحاكم كما قال المصنّف، وقال الشَّيخ الألباني رحمه الله: قلت: سكت عليه الذَّهبي، ومعبد وأبوه لم أجد من ذكرهما. كذا قال، وستعلم حالهما بعد قليل. ثمَّ ساق له شواهد كثيرة. انظر «الصَّحيحة» (١٢٠٥). ثمَّ إنّ الإمام الصَّغاني لم يقصد هذا الحديث، وإنَّما قصد حديث عائشة مرفوعًا، ولفظه: «**اطلبوا الخير عند حسان الوجوه، وتسمّوا بخياركم، وإذا...**»، وذكره، وهذا الَّذي حكموا عليه بالوضع، وانظر «الضَّعيفة» (٢٧٩٧).

(٥) ساقطة من ز.

قلت: معبد بن خالد هو الجدلي العبسي[1] القاصّ من[2] عدوان، وثّقه ابن معين وابن حبَّان[3].

وأبوه خالد[4] بن أبي جَبَل، وقيل: ابن جِيل[5] العدواني[6] من أصحاب الشَّجرة، روى عنه أيضًا ابنه عبد الرَّحمن بن خالد.

ورواه ابن ماجه[7] من حديث ابن عمر[8]، وفي سنده سعيد ابن مسلمة[9] بن هشام بن عبد الملك الأموي، ضعَّفه[10] الجمهور، وقال الدَّارقطني: يعتبر به، وقال ابن عدي: أرجو أنَّه ممَّن لا يترك حديثه، ويحتمل في رواياته، فإنَّها

---

(١) في ز: القيسي، وقد تصحّفت على الشَّيخ حمدي فقال: العبدي.

(٢) في ز: بن، وهو تحريف.

(٣) وكذا وثّقه النَّسائي وابن عدي والعجلي ويعقوب بن سفيان، وقد روى له السِّتّة. انظر: «الثِّقات» (٥/ ٤٣٤)، «معرفة الثِّقات» للعجلي (١٧٥١)، «التَّهذيب» (١٠/ ١٩٩).

(٤) في «ز» و«م»: وأبو خالد، وهكذا أوردها الشَّيخ حمدي، وهو تصحيف.

(٥) بكسر الجيم بعدها تحتانيَّة ساكنة، وقد تصحّفت على الشَّيخ حمدي فقال: جبل ـ بالباء الموحّدة ـ. والأوَّل: بفتح الجيم والموحّدة، ورجَّحه ابن ماكولا، ورجّح الخطيب الثَّاني. انظر «الإصابة» (٢/ ٢٢٨). وفي ز: ابن أبي جبل.

(٦) في ز: العرواني.

(٧) أخرجه ابن ماجه (٣٧١٢) وكذا البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٨/ ١٦٨) والقضاعي في «مسند الشِّهاب» (٧٦١).

(٨) في جميع النُّسخ: ابن عمرو في...، فألصق النَّاسخ واو «في» بـ«عمر»، وباعد بينها وبين «في» فقرأها: عمرو؛ والتَّصويب من «سنن ابن ماجه».

(٩) في ز: سعد بن سلمة؛ وهو تحريف.

(١٠) في ز: وضعفه. بزيادة واو.

مقاربة، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: يخطئ[1].

وقد روي من حديث جابر وجرير [وعبد الله بن ضمرة[2]][3] وعبد الله ابن عباس وعدي بن[4] حاتم ومعاذ بن جبل وأبي هريرة، وفي أسانيدها كلّها ضعف[5].

ورواه أبو داود في المراسيل[6] من رواية الشَّعبي مرسلًا بإسناد صحيح، رجاله ثقات، قال: وروي متّصلًا، وهو ضعيف.

---

(١) كذا نقل عنه، وكذا هو في «تهذيب الكمال» (١١/ ٦٦) و«تهذيبه» لابن حجر (٤/ ٧٤)؛ والَّذي في «الثِّقات» (٦/ ٣٧٤): سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك ابن مروان أبو عثمان، أمّه أم ولد، كان يسكن الزَّيتونة بالجزيرة، يروى عن يحيى ابن سعيد الأنصاري، روى عنه النَّاس. فليس فيه أنّه قال: يخطئ. والله أعلم؛ بل قال في «المجروحين» (١/ ٣٢١): منكر الحديث جدًّا، فاحش الخطأ في الأخبار. وانظر: «الكامل» (٣/ ٣٧٨)، «الضُّعفاء» (٢/ ١١١).

(٢) في ز: صمرة ـ بالصَّاد المهملة ـ وهو تصحيف.

(٣) زيادة من ز.

(٤) في ز: وحاتم.

(٥) وكذا أبو قتادة وأنس وآخرون؛ قال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (٥٠): وبهذه الطُّرق يقوى الحديث، ولذا انتقد شيخنا وشيخه ـ رحمهما الله ـ الحكم عليه بالوضع. وقال الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصَّحيحة» (١٢٠٥) بعدما ساق طرق الحديث: وبالجملة فلم أجد في هذه الطُّرق كلّها ما يمكن الحكم عليه بالحسن فضلاً عن الصِّحَّة، غير أنّ بعض طرقه ليس شديد الضّعف، فيمكن تقوية الحديث بها دون ما اشتدّ ضعفه منها، لاسيما وقد صحّح بعضها الحاكم والعراقي.

(٦) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥١١)، وكذا ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٥/ ٢٣٤) عنه، وصحّحه أيضًا الحافظ السَّخاوي في «المقاصد» (ص٧٩).

وحديث: «إنَّ في المَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً[1] عَنِ الكَذِبِ»[2].

وهذا أيضًا حديث حسن، رويناه في[3] كتاب ابن سنّي[4] [قال:][5] ثنا

---

(١) في الأصل و«م»: مندوحة.

(٢) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٤٩)؛ وأخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (١٠١١).

(٣) في ز: من.

(٤) أخرجه ابن السُّنِّي في «عمل اليوم واللَّيلة» (٣٢٧)؛ وقول المصنّف: إسناد جيّد ليس بجيّد، لأنّ فيه سعيد بن أوس، قال الحافظ في «التَّقريب»: صدوق له أوهام. ولم يتفرّد به فقد أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ١٩٩) من طريق داود بن الزبرقان عن سعيد بن أبي العروبة عن قتادة به؛ لكن لا يفرح بها، داود بن الزبرقان هذا وهو الرقاشي البصري، قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: متروك، وقال أبو داود: ضعيف ترك حديثه، وذكره ابن عدي، وساق له بضعة عشر حديثًا، استنكرها عليه، وقال: عامَّة ما يرويه لا يتابع عليه؛ وكذّبه الجوزجاني والأزدي كما في «الميزان»، وقال الحافظ في «التَّقريب»: متروك. وقد خولف فيه، فأخرجه البيهقي أيضًا من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء أنبأ سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مطرّف عن عمران بن الحصين به موقوفًا عليه، وقال: هذا هو الصَّحيح موقوف؛ وتابعه شعبة عن قتادة به، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٥٧) وابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٥/ ٢٨٢) والطَّبراني في «الكبير» (١٨/ ١٠٦) والبيهقي في «الشُّعب» (٤٧٩٤)، وقال الحافظ الهيثمي (٨/ ٢٣٨): رواه الطَّبراني ورجاله رجال الصَّحيح، وصحّحه البيهقي والشَّيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٦٥٨)، وله شاهد عن عمر موقوفًا، أخرجه أيضًا البخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٤) وابن أبي شيبة والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ١٩٩) وفي «الشُّعب» (٤٧٩٣)، وصحّحه أيضًا الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح الأدب المفرد» (٦٨٠) وفي «الضَّعيفة» (٣/ ٢١٤)، وضعّف المرفوع (١٠٩٤).

(٥) زيادة من ز.

محمّد بن جرير الطَّبري ثنا الفضل[1] بن سهل الأعرج ثنا سعيد بن [أوس][2] [ابن حرام][3] ثنا شعبة عن قتادة عن مطرّف عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بلفظه، وهذا إسناد جيّد، وشيخه محمّد [بن][4] جرير الطَّبري، [وهو الإمام صاحب][5] «التَّفسير»[6] و«تهذيب الآثار» و«التَّاريخ» وغير ذلك، وثّقه النَّاس، ولم يلتفتوا إلى تضعيف[7] السّليماني له، بقوله[8]: كان يضع الحديث للرَّوافض[9].

قلت: اشتبه[10] ذلك على السُّليماني بشخص آخر، من[11] الرَّافضة اشترك معه في اسمه، واسم أبيه، والنِّسبة والكنية كلاهما أبو جعفر، ويفترقان

---

(١) في ز: العقيل بن سهل، وكذا في الَّذي بعده؛ وهو خطأ.

(٢) بياض في م، وقد استدركها الشَّيخ حمدي.

(٣) زيادة من م، دون: بن، وقد استدركها الشَّيخ حمدي، ثمَّ بعد: حرام بياض أيضًا، واستدرك الشَّيخ حمدي: [بن محمود بن رفاعة].

(٤) ساقطة من ز.

(٥) بياض في الأصل و«م»، فاستدركها النَّاسخ في «ق» فقال: خرّج؛ واستدركها الشَّيخ حمدي فقال: صاحب.

(٦) في الأصل: التفير.

(٧) في ز: تصنيف.

(٨) في الأصل و«م»: يقول.

(٩) انظر «الميزان» (٣/ ٤٩٨).

(١٠) في ز: اشبه.

(١١) وفي م: ذلك آخر من...، وقال الشَّيخ حمدي: آخر ذاك...

في اسم الجدّ، فهذا الرَّافضي[1] اسم جدّه: رُستم، وله مؤلّفات، منها كتاب الرُّواة عن أهل البيت، وقد[2] رماه[3] الحافظ عبد العزيز الكتاني بالرَّفض[4].

وأمَّا الطَّبري الإمام فاسم جدّه يزيد.

وشيخه الفضل بن سهل الأعرج، روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ووثّقه أبو حاتم والنَّسائي.

وأمَّا [ما][5] رواه عبدان[6] عن أبي داود أنّه قال: لا أحدّث عنه، فلعلّه رجع عنه، فقد روى عنه في سننه[7].

وسعيد بن أوس: هو الأنصاري النَّحوي، يكنَّى أبا زيد[8]، وثّقه ابن معين وأبو حاتم وصالح جزرة[9]، وباقيهم رجال الصَّحيح[10].

---

(١) في م: الروافضي، وذكرها الشَّيخ حمدي صحيحة.

(٢) ثبتت في م، وقد سقطت من تحقيق الشَّيخ حمدي.

(٣) في ز: رواه.

(٤) انظر: «الميزان» (٣/ ٤٩٩)، «اللِّسان» (٥/ ١٠٣).

(٥) ساقطة من ز.

(٦) في جميع النُّسخ: عفّان، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبته، كذا في كتب التَّراجم، مثل «الميزان» (٣/ ٣٥٢) و«التَّهذيب» (٨/ ٢٤٩).

(٧) قال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» (٩/ ٧). انظر «الجرح والتَّعديل» (٧/ ٦٣).

(٨) في ز: أبو يزيد، وهو خطأ.

(٩) في ز: حررة ـ بالحاء والرَّاء المهملتين ـ وهو تصحيف. قال ابن معين: كان صدوقًا، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يجمل القول فيه، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق، وقال الحاكم: كان ثقة ثبتًا، وقال عبد الواحد في مراتب النَّحويِّين: كان ثقة مأمونًا عندهم. ووثّقه الحافظ الذَّهبي في الكاشف. انظر: «الجرح والتَّعديل» (٤/ ٤)، «الميزان» (٢/ ١٢٦)، «التَّهذيب» (٤/ ٤).

(١٠) في الأصل و«م»: الصحاح.

قال العلَّامة رضيُّ الدِّين الصَّغاني: وهذا ما وقع في كتاب النَّجم المذيَّل على الشِّهاب لأبي العبَّاس[1] الإقليشي[2]، فذكره، ومنه:

حديث: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَى يَعْمَلَهُ»[3].

[و] هذا ليس بموضوع، فقد أخرجه التِّرمذي[4] من رواية خالد ابن معدان عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، وقال: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتَّصل، خالد[5] لم يدرك معاذًا.

وحديث: «إِنَّ التُّجَّارَ هُمُ[6] الفُجَّارُ إِلَّا مَنِ اتَّقَى [اللهَ][7] وَصَدَقَ وَبَرَّ»[8].

---

(١) في ز: عباس.

(٢) في الأصل و«م»: الإقليسي ـ بالسِّين المهملة ـ وهو تصحيف، وقد تقدَّم.

(٣) أورده الصَّغاني في «الموضوعات» (٥٨)، وسبقه ابن طاهر في «التَّذكرة» (٨٤٤) ومن بعده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥١١)، ونقله الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١٧٧) عن القزويني، وتبعهم الشَّيخ الألباني في «الضَّعيفة» (١٧٨).

(٤) أخرجه التِّرمذي (٢٥٠٥) وكذا الطَّبراني في «الأوسط» (٧٢٤٤) والبيهقي في «الشُّعب» (٦٦٩٧؛٦٧٧٨)؛ وفيه محمَّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، قال ابن معين وأبو داود: كذّاب، وقال أحمد: ما أراه يَسْوَى شيئًا؛ وقال النَّسائي: متروك؛ وضعّفه مرّة أبو داود؛ وقال ابن أبي حاتم: ليس بالقويِّ، كما في «الميزان» (٣/ ٥١٤) للحافظ الذَّهبي، وساق له هذا الحديث، وقال في موضع آخر (٢/ ٦٦٧): هالك، وساق له هذا الحديث أيضًا.

(٥) في ز: وخالد.

(٦) في م: هو.

(٧) ساقطة من ز، وهي لم ترد في «الدّرّ الملتقط»، لكنّها ثابتة في السُّنن.

(٨) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٦١)، وسبقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢٠٨)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١٣٥) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٤٠).

[و] هذا أيضًا حديث صحيح، أخرجه التِّرمذي[1] من حديث إسماعيل ابن عبيد بن رِفاعة عن أبيه عن جدِّه أنّه خرج مع رسول الله ﷺ إلى المصلّى، وفيه [التُّجَّار][2] فقال: «إنّ التُّجّار يبعثون يوم القيامة فجّارًا إلَّا من اتّقى الله و[3]برّ وصدق»، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[4]، وصحّحه.

وحديث: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ»[5].

---

(١) أخرجه التِّرمذي (١٢١٠) وكذا ابن ماجه (٢١٤٦) والطَّبراني في «الكبير» (٥/ ٤٣، ٤٤) والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٥/ ٢٦٦) وصحّحه ابن حبَّان (٤٩١٠) والحاكم (٢/ ٨) وأقرَّه الحافظ الذَّهبي، وحسّنه الشَّيخ الألباني في «الصَّحيحة» (٩٩٤).

وله شاهد عن عبد الرَّحمن بن شبل، أخرجه أحمد (٣/ ٤٢٨، ٤٤٤) والطَّبراني في «الكبير» (١٩/ ٣١٤) والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٥/ ٢٦٦) وفي «الشُّعب» (٤٨٤٤، ٤٨٤٦)؛ وقال الحافظ الهيثمي (٨/ ٧٤): رواه الطَّبراني وأحمد ورجالهم رجال الصَّحيح؛ وصحّحه الحاكم (٢/ ٨)، وأقّره الحافظ الذَّهبي، وقال المنذري في «التَّرغيب» (٢/ ٣٦٦): رواه أحمد بإسناد جيِّد؛ وصحّحه أيضًا الشَّيخ الألباني في «الصَّحيحة» (٣٦٦).

وله شاهد آخر عن البراء بن عازب، أخرجه البيهقي في «الشُّعب» (٤٨٤٨).

(٢) زيادة من ز.

(٣) في م: والله بر ـ بتقديم الواو ـ.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٨).

(٥) أورده الصَّغاني في «الموضوعات» (٥٠)، وسبقه ابن طاهر في «التَّذكرة» (٩٨٣) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٧٩)، وأورده دون إسناد؛ وتبعه الفتني في «تذكرته» (٣٦).

[و]هذا حديث أخرجه [الحاكم][1] في كتاب [المستدرك على][2] الصَّحيحين[3] من حديث أبي هريرة وصحّحه، واعترض غيرُ واحد من [الحفّاظ على الحاكم][4] في تصحيحه، بأنّ[5] إسناده ضعيف، ورواه الدَّارقطني[6] من حديث جابر أيضًا، ولا يصحّ، وإنّما ذكرته لئلَّا يستدرك عليّ بتصحيح[7] الحاكم له، والله أعلم، وإن كان فيه ضعف، فلا[8] دليل على كونه موضوعًا.

وحديث: «صِنْفَانِ مِنْ الأُمَّةِ لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلاَمِ نَصِيبٌ: القَدَرِيَّةُ وَالمُرْجِئَةُ»[9].

---

(١) ساقطة من الأصل و«م».

(٢) بياض في الأصل و«م».

(٣) أخرجه الحاكم (١/ ٣٧٣) وكذا الدَّارقطني في «السُّنن» (١/ ٤٢٠) والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/ ٥٧)، وسكت عنه الحاكم خلافًا لما زعمه المصنّف أنّه صحّحه، وضعّفه ابن القطَّان كما في «نصب الرَّاية» (٤/ ٤٨٦) والحافظ ابن حجر في «التَّلخيص الحبير» (٢/ ٣١).

(٤) بياض في ق و«م».

(٥) في الأصل و«م»: أنّ.

(٦) أخرجه الدَّارقطني (١/ ٤١٩)، وللحديث شواهد أخرى، كلّها ضعيفة، انظر: «الضَّعيفة» (١٨٣) و«الإرواء» (٤٩١).

(٧) في ز: تصحيح.

(٨) في ز: ولا.

(٩) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٦٩)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١٥) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤٥٢).

[و]هذا حديث حسن، أخرجه التِّرمذي وابن ماجه[1] من رواية عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ بلفظ: «من أمّتي». قال التِّرمذي: هذا حديث حسن غريب. ورواه ابن ماجه[2] أيضًا من رواية[3] عكرمة عن جابر وابن عبَّاس معًا، وقد ضعّفه ابن عدي[4] من الطَّريقين معًا، وذكرته لتحسين التِّرمذي له، ولا دليل على كونه موضوعًا.

وحديث: «مَنْ صَامَ [اليَوْمَ][5] الَّذي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ»[6].

---

(١) أخرجه التِّرمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) وكذا الطَّبراني في «الكبير» (١١/ ٢٦٢)، وفيه علي بن نزار، قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال الأزدي: ضعيف جدًّا كما في «الميزان»، وساق له هذا الحديث؛ ووالده نزار بن حيَّان الأسدي الكوفي، قال ابن حبَّان في «المجروحين» (٣/ ٥٦): قليل الرِّواية، منكر الحديث جدًّا، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتَّى يسبق إلى القلب أنّه كان المتعمّد لها ما لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الحافظ الذَّهبي في «الميزان»: فيه لين، وقال الحافظ في «التَّقريب»: ضعيف؛ ولهذا ضعّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف التِّرمذي»، وقال في «ظلال الجنّة» (٩٤٦): ضعيف جدًّا.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٧٣)، وفيه نزار بن حيَّان، وقد علمت حاله؛ وضعّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه».

(٣) في م: برواية.

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٩ و٥/ ١٩٤) عن ابن عباس، وأخرجه (٣/ ٤٤٣) عن جابر وحده.

(٥) ساقطة من م.

(٦) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٨١) وقد سبقه ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (٤٩٨)، وقال الشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (٩٢): وهو مجازفة.

قال: هذا كلام عمّار بن ياسر. قلت: وإذا كان كلام عمّار بن ياسر، فما أدخله في الموضوع، وهو ـ وإن كان من كلام عمّار ـ فهو مرفوع[1]، فقد حكى عمّار عن النَّبيِّ ﷺ، [أنّه][2] [يعصيه من صامه][3]، وما كان عمّار لينسب إلى النَّبيِّ ﷺ ما لم يقله[4].

والحديث صحيح، أخرجه أصحاب السُّنن الأربعة، وقال التِّرمذي: هذا حديث حسن صحيح، وذكره البخاري في صحيحه تعليقًا[5] مجزومًا به.

ثمّ [ذكر][6] أنّ من الأحاديث الموضوعة:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/ ١٢٠): قوله: «فقد عصى أبا القاسم ﷺ»، استدلّ به على تحريم صوم يوم الشَّكّ، لأنّ الصَّحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه، فيكون من قبيل المرفوع. قال ابن عبد البرِّ: هو مسند عندهم، لا يختلفون في ذلك، وخالفهم الجوهري المالكي فقال: هو موقوف. والجواب: أنّه موقوف لفظًا مرفوع حكمًا.

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٣) ساقطة من ز.

(٤) في م: يقل.

(٥) أخرجه البخاري معلّقًا (٢/ ٦٧٣) وأبو داود (٢٣٣٤) والتِّرمذي (٦٨٦) والنَّسائي (٢١٨٨) وابن ماجه (١٦٤٥)، وصحّحه التِّرمذي ـ كما ذكر المصنّف ـ وكذا ابن خزيمة (١٩١٤) وابن حبَّان (٣٥٩٥) والحاكم (١/ ٥٨٥)، وزاد: على شرط الشَّيخين، والدَّارقطني (٢/ ١٥٧) والحافظ ابن حجر في «تغليق التَّعليق» (٣/ ١٤١) والشَّيخ الألباني في «صحيح السُّنن» وفي «الإرواء» (٩٦١)، وقال الحافظ ابن عبد البرِّ فيما نقله عنه الحافظ في «التَّلخيص» (٢/ ١٩٧): هذا مسند عندهم مرفوع، لا يختلفون في ذلك، وزعم أبو القاسم الجوهري أنّه موقوف، وردّ عليه.

(٦) ساقطة من ز.

حديث: «عَالِمُ قُرَيْشٍ يَمْلأُ الأَرْضَ عِلْمًا»[1]، يعنون به الشَّافعي: محمّد [ابن][2] إدريس رضي الله عنه.

قلت: [و]ليس هذا بموضوع، فقد ذكره الإمام أحمد بن حنبل فيما رويناه في المدخل[3] للبيهقي بإسناده إلى أحمد قال: إذا سئلتُ عن مسألة[4] لا أعرف فيها خبرًا أخذت فيها بقول الشَّافعي، لأنّه إمام عالم [من][5] قريش، قال: وروي عن النَّبيِّ ﷺ [ز: عليه السَّلام] أنّه قال: «عالم قريش يملأ الأرض علمًا».

فما كان الإمام أحمد ليذكر حديثًا موضوعًا يحتجّ به أو[6] [يستأنس به][7]

---

(١) أورده الصَّغاني في «الدّرّ الملتقط» (٨٧)، وتبعه الفتني في «تذكرة الموضوعات» (٧٦٨) والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٢٠).

(٢) ساقطة من ز.

(٣) لم أجده في الجزء المطبوع من الكتاب ـ بتحقيق ضياء الرَّحمن الأعظمي ـ، وقد أورده أيضًا في كتابه «مناقب الشَّافعي» (١/ ٥٤)؛ وفي إسناده أحمد بن محُمَّد [بن] (سقطت من المطبوع) ياسين الهروي، صاحب «تاريخ هراة»، قال الحافظ الذَّهبي: وليس بعمدة، قال الخليلي: ليس بالقوي، يروي نسخًا لا يتابع عليها. وقال الدَّارقطني: متروك. وروى السّلمي عن الدَّارقطني، قال: هو شرّ من أبي بشر المروزي، وكذّبهما. انظر: «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٣٣٩)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٤).

(٤) في الأصل و«م»: مسند، والتَّصحيح من «المدخل»، فقد نقل العبارة الإمام السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٥٢)، وكذا ثبتت في«مناقب الشَّافعي» (١/ ٥٤).

(٥) ساقطة من ز.

(٦) في ز و«م»: و.

(٧) بياض في الأصل و«م»، والاستدراك من ز، وهي ثابتة في «المدخل» كما في «المقاصد الحسنة» (ص٤٥٢).

للأخذ في الأحكام بقول الشَّافعي! [وذكره][1] بصيغة التَّمريض [احتياطًا للشَّكّ في ضعفه][2]، فإنّ إسناده لا يخلو من[3] ضعف.

والحديث روي من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم.

أمّا حديث ابن مسعود فرواه أبو داود الطَّيالسي في «مسنده»[4]

---

(١) في م: وإنّما أورده.

(٢) بياض في الأصل و«م»، والاستدراك من ز و«المدخل» كما في «المقاصد الحسنة» (٤٥٢).

(٣) في ز: عن.

(٤) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٠٩) وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٩٥، ٩/ ٦٥) والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٥ ـ ٢٦)، وفيه النَّضر بن حميد، قال فيه أبو حاتم: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٤٧٦)، «الميزان» (٤/ ٢٥٦)، «اللِّسان» (٦/ ١٥٩). لكن الشَّطر الثَّاني من الحديث: «اللَّهمَّ إنّك...» حسن، أخرجه أحمد (١/ ٢٤٢) والتِّرمذي (٣٩٠٨) عن ابن عبَّاس، وقال التِّرمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الشَّيخ الألباني رحمه الله في «الضَّعيفة» (١/ ٥٧٣ ـ رقم٣٩٨): ورجاله عند أحمد ثقات رجال الشَّيخين، وفي طارق كلام لا يضرّ. وله شواهد منها عن ابن عمر، أخرجه القضاعي في «مسند الشِّهاب» (١٤٨٨) عن عبيد بن عمير به، وصحّحه الشَّيخ الألباني رحمه الله، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٦/ ٤٠٣) عن عبيد بن عمير مرسلًا. وعن عديّ بن حاتم، أخرجه الطَّبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٦)، وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٩/ ٧٥٢): رواه الطَّبراني، وفيه حسين السّلولي، ولم أعرفه، وبقيَّة رجاله ثقات. وعن العبَّاس بن عبد المطّلب، أخرجه البزَّار (١٢٩١) وعزاه إليه الحافظ الهيثمي إلى الطَّبراني ـ ولم أجده فيه، ولعلّه في الجزء المفقود ـ وقال: وفيه عبد الله بن شبيب، وهو ضعيف؛ كذا قال، وهو من تساهله، فقد قال فيه أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال الحافظ الذَّهبي: واه، وأقرّه الحافظ ابن حجر. =

[فقال:][1] ثنا جعفر بن سليمان عن النّضر بن معبد[2] الكندي أو العبدي عن الجارود[3] عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبّوا قريشًا فإنّ عالمها يملأ الأرض علمًا، اللّهمّ إنّك أذقت[4] أوّلها عذابًا أو وَبَالًا فَأَذِقْ آخِرَها نَوَالًا**»، وشيخ أبي داود[5] [هو][6] جعفرُ بنُ سليمان الضُّبَعِي[7]، احتجّ به البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، ووثّقه أحمد بن حنبل ويحيى ابن

= انظر: «الكامل» (٤/ ٢٦٢)، «المجروحين» (٢/ ٤٧)، «الميزان» (٢/ ٤٣٨)، «اللِّسان» (٣/ ٢٩٩).

(١) زيادة من ز.

(٢) كذا في جميع النُّسخ، وفي «مسند الطَّيالسي» و«الحلية»، ولعلّه تصحيف، والصَّواب «حميد»، كما في «مناقب الشَّافعي»، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في «اللِّسان» (٦/ ١٥٩) من رواية الطَّيالسي، والحافظ الذَّهبي في «الميزان» (٤/ ٢٥٦) من طريق جعفر بن سليمان، وكذا أخرجه العقيلي في «الضُّعفاء» (٤/ ٢٨٩)، وقد نبّه إليه الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضَّعيفة» (١/ ٣٩٠)؛ ويؤيّده أنّ النَّضر بن حميد الكندي هو الَّذي يروي عن الجارود. وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٠) من طريق أبي داود، وقال: النَّضر بن سعيد الكندي أو العبدي.

(٣) كذا في جميع النُّسخ وفي «مسند الطَّيالسي»، والصَّواب: أبو الجارود كما في «مناقب الشَّافعي» و«الضُّعفاء» للعقيلي، وكذا هو في «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٨٢) و«الميزان» و«اللِّسان».

(٤) في ز: كما أذقت، بزيادة: كما، وهي لم تثبت في «مسند الطَّيالسي».

(٥) في ز: واقد.

(٦) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٧) في ز: الصّبغي ـ وهو تصحيف ـ.

معين وابن حبان، ونُسب إلى التَّشيّع[1]، ولم[2] يكن داعية[3] إليه[4].

والنَّضر[5] بن مَعْبَد[6]: يكنَّى أبا قَحْذَم[7]، مختلف[8] فيه، فذكره[9] ابن حبَّان في ثقات التَّابعين، وقال: سمع أنس بن مالك، روى عنه أهل البصرة[10]، وقال أبو[11] حاتم الرَّازي: هو ليّن الحديث، يُكتب حديثه،

---

(١) في ز: الشيع.

(٢) في الأصل و«م»: ولو.

(٣) في ز: داعيا.

(٤) قال أحمد: لا بأس به، ووثّقه أيضًا العجلي وعلي بن المديني، وتكلّم فيه غيرهم، فقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه، وقال ابن سعد: ثقة فيه ضعف، وفي «التَّقريب»: صدوق زاهد، لكنّه كان يتشيّع. وقول المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ: احتجّ به البخاري... إلخ وهم، فلم يخرّج له البخاري في «صحيحه»، وإنّما روى له في «الأدب المفرد». انظر: «الثِّقات» لابن حبَّان، (٦/ ١٤٠)، «الثِّقات» للعجلي (٢٢١)، «الكامل» (٢/ ١٤٤)، «الضُّعفاء» (١/ ١٨٨)، «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٤٨١)، «الميزان» (١/ ٤٠٨)، «التَّهذيب» (٢/ ٨١).

(٥) في جميع النُّسخ: النصر ـ بالصَّاد المهملة ـ، وهو تصحيف، وقد سبق ذكره صحيحًا.

(٦) في ز: معيد ـ بالياء المثنَّاة التَّحتيَّة ـ وهو تصحيف.

(٧) في الأصل و«م»: قحدم ـ بالدَّال المهملة ـ، وفي ز: مخرم، وهو تصحيف، والصَّواب ما أثبتُّه.

(٨) في ز: يختلف.

(٩) في ز: وذكره.

(١٠) هذا وهم من المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، فهذا النَّضر بن معبد أبو قحذم الَّذي ذكره ابن حبَّان في ثقات التَّابعين (٥/ ٤٧٥ ـ رقم٥٧٩٦) غير هذا المذكور في السَّند، نعم أورده ابن حبَّان أيضًا في «الثِّقات» (٧/ ٥٣٥ ـ رقم١١٣٣٧) وقال: النَّضر بن معبد أبو قحذم الجرمي، من أهل البصرة، يروى عن أبي قلابة، روى عنه ابنه قحذم بن النضر بن معبد.

(١١) في ز: ابن.

وضعّفه ابن معين والنَّسائي[1].

وأمّا الجارود فلم أجد أحدًا تكلّم فيه بجرح ولا توثيق[2].

وأبو الأحوص، اسمه: عوف[3] بن مالك، وثّقه ابن معين، واحتجّ به مسلم في صحيحه[4].

وعلى هذا، فلا دليل على وضعه[5]، بل فيه ضعف يسير[6].

وأمّا حديث أبي هريرة فروِيناه في «تاريخ بغداد»[7] للخطيب من رواية

---

(١) قال فيه ابن حبَّان: كان ممَّن ينفرد عن الثِّقات بالأشياء المقلوبة، على قلّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأمّا عند الوفاق، فإن اعتبر به معتبر فلا ضير؛ وقال ابن معين: ليس بشيء؛ وقال النَّسائي: ليس بثقة. انظر: «الثِّقات» (٥/ ٤٧٥)، «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٤٧٤)، «الكامل» (٧/ ٢٤) «المجروحين»، (٣/ ٥٠) «الضُّعفاء» (٤/ ٢٩١)، «الميزان» (٤/ ٢٦٣).

(٢) وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٤٥٢): مجهول. وقال الحافظ ابن حجر في «توالي تأسيس» (٤٣): إن كان ابن يزيد ففيه مقال، وإلَّا فلا أعرفه.

(٣) في ز: عو ـ وسقط حرف الفاء من عوف ـ.

(٤) ووثّقه أيضًا ابن سعد والنَّسائي. انظر: «الطَّبقات الكبرى» (٦/ ١٨١)، «الثِّقات» (٥/ ٢٧٤)، «الجرح والتَّعديل» (٧/ ١٤)، «التَّهذيب» (٨/ ١٥٠).

(٥) في ز: ضعفه.

(٦) هذا صحيح لو كان في الإسناد النَّضر بن معبد، وقد علمت أنّه تصحيف، وأنّ الصَّواب هو النَّضر بن حميد، وقد علمت حال الرَّجل.

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٠ ـ ٦١) وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٢٦).

ابن عيَّاش[1] عن عبد العزيز بن عبيد الله[2] عن وهب بن كيسان عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «**اللّهمّ اهْدِ قُريشًا! فإنّ عالمها يملأ [طِباق][3] الأرض علمًا، اللّهمّ كما أذقتهم عذابًا فأذقهم نوالًا. دعا بها ثلاث مرّات**». وابن عيّاش هو إسماعيل بن عياش، وروايته عن الشَّاميِّين مقبولة[4]، وشيخه في هذا الحديث حمصي، وهو[5] عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة ابن صهيب الحمصي[6]، لكنّه ضعيف، وليس ضعفه شديدًا[7]، فقد قال أبو حاتم الرَّازي بعد تضعيفه: يكتب[8] حديثه، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حسانًا[9].

---

(١) في ز: عباس، وكذا في الَّذي بعدها، ما عدا في الموضع الثَّالث فذكر صحيحًا.

(٢) في الأصل و«م»: عبد الله، وكذا في الَّذي بعده، وهو تحريف، والتَّصويب من «تاريخ بغداد».

(٣) ساقطة من ز.

(٤) انظر: «الميزان» (١/ ٢٤٠)، «التَّهذيب» (١/ ٢٨٠).

(٥) في ز: وهذا.

(٦) في ز: الحصمي، وهو تحريف.

(٧) ضعّفه ابن معين، وقال أبو زرعة: مضطرب الحديث، واهي الحديث، وقال الجوزجاني: غير محمود الحديث، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النَّسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه؛ ولخّص فيه القول الحافظ الذَّهبي فقال في «الكاشف»: واه، وقال الحافظ ابن حجر في «التَّقريب»: ضعيف. انظر: «الكامل» لابن عدي (٥/ ٢٨٤)، «الضُّعفاء» للعقيلي (٣/ ١٢).

(٨) في ز: نكتب.

(٩) في جميع النُّسخ: حسان، وهو لحن، والتَّصحيح من «الجرح والتَّعديل» (٥/ ٣٨٧).

وأمّا حديث عليّ وابن عباس ﷺ فذكرهما البيهقي في كتاب «المدخل»[1].

---

(١) أمَّا حديث عليّ فأخرجه البيهقي في «مناقب الشَّافعي» (١/ ٢٤) وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٣٨٧ ـ ٣٧٩)، وعزاه الحافظ ابن حجر في «توالي التَّأسيس» (٤٣) إلى الآبري والحاكم كلاهما في «مناقب عليّ» عن ابن عبَّاس قال: «قال لي عليّ ابن أبي طالب ﷺ يوم حروراء: أخرج إلى هؤلاء القوم فقل لهم: يقول لكم عليّ: أتتّهموني على رسول الله ﷺ؟ فأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول ـ فذكره بلفظ ـ: **لا تؤمّوا قريشًا وأتمّوا بها، ولا تقدّموا على قريش وقدّموها، ولا تعلّموا قريشًا وتعلّموا منها، فإنّ أمانة الأمين من قريش تعدل أمانة اثنين من غيرهم، وإنّ علم عالم من قريش يسع طباق الأرض، ولولا أن تبطر قريش لأخبرتكم بما لها عند الله عَزَّوَجَلَّ**»، وهو موضوع، فيه محمَّد بن يونس القرشي، أبو العبَّاس البصري، يقال له الكديمي ـ بالتَّصغير ـ، قال ابن عدي: قد اتّهم الكديمي بالوضع وبسرقته، وادّعى رؤية قوم لم يرهم، ورواية عن قوم لا يعرفون؛ وترك عامَّة مشايخنا الرِّواية عنه، ومن حدّث عنه، نسبه إلى جدّه موسى بأن لا يعرف. وقال ابن حبَّان: كان يضع على الثِّقات الحديث وضعًا، ولعلّه قد وضع أكثر من ألف حديث. وقال أبو عبيد الآجرى: رأيت أبا داود يطلق في الكديمي الكذب، وكذا كذّبه موسى بن هارون والقاسم المطرز. ومع هذا قال فيه الحافظ في «التَّقريب»: ضعيف. بينما قال الحافظ الذَّهبي في «المغني في الضُّعفاء»: هالك، ثمَّ نقل قول ابن حبَّان السَّابق. انظر: «الكامل» (٦/ ٢٩٢)، «المجروحين» (٢/ ٣١٢)، «الميزان» (٤/ ٧٤).

وفيه أيضًا عدي بن الفضل التَّيمي، أبو حاتم البصري، قال الحافظ الذَّهبي في «الكاشف» و«المغني»: تركوه، وقال الحافظ في «التَّقريب»: متروك.

وأبو بكر بن أبي حثمة (تصحّفت في «توالي التَّأسيس» إلى: جهمة) وأبوه، قال الحافظ في «توالي التَّأسيس» (٤٤): هما مجهولان. =

وإنّما ذكرته [ردًّا][1] على من ادّعى أنّه موضوع، وليس كذلك.

وهذا آخر ما تيسّر [لي][2] من الكلام على ما وقع في الموضوعات لـ[لشّيخ][3] العلّامة رضيِّ الدِّين الصّغاني ممّا[4] ليس بموضوع، بل [قد][5]

= وأمّا عزوه للمدخل فقد علمت من قبل أنّ الكتاب غير مطبوع.

وأمّا حديث ابن عبّاس فأخرجه البيهقي في «مناقب الشّافعي» (١/ ٢٥) وكذا ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٥) وعزاه الحافظ في «توالي التّأسيس» (٤٤) إلى أبي يعلى في «مسنده»، وقال: وهذا رجاله رجال الصّحيح إلّا إسماعيل، ففيه مقال. كذا قال، وإسماعيل هذا هو ابن مسلم المكّي، قال الإمام أحمد وغيره: منكر الحديث، وقال النّسائي وغيره: متروك، وتركه القطّان وابن مهدي وابن المبارك، وقال السّعدي: واه جدًّا. انظر: «الكامل» (١/ ٢٨٣) و«الميزان» (١/ ٢٤٨).

ومن هنا تعلم أنّ قول المصنّف: إنّ إسناده لا يخلو من ضعف، وقول البيهقي في «المناقب» (١/ ٢٧): أسانيد هذا الحديث إذا ضمّ بعضها إلى بعض صارت قويّة، وأقرّه الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» (٤٤)، وقال: وهو كما قال، لتعدّد مخارجها وشهرتها في كتب من ذكرنا من المصنّفين. أنّ قولهم فيها نظر، فإنّ من شرط تقوية الحديث بالطُّرق ألّا تكون شديدة الضّعف، وليس هذا منها، والله أعلم؛ وانظر «الضّعيفة» (٣٩٨ و٣٩٩).

(١) ساقطة من ز.

(٢) زيادة من ز.

(٣) ساقطة من ز.

(٤) في م: ما.

(٥) ساقطة من ز.

يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعفه يسيرًا، والله أعلم [وأحكم. تمّت بعون الله الملك الصَّمد، على يد عبده محمَّد، يوم الجمعة من ثلث الأخير من شعبان سنة ١٠٩٤][1].

بلغ

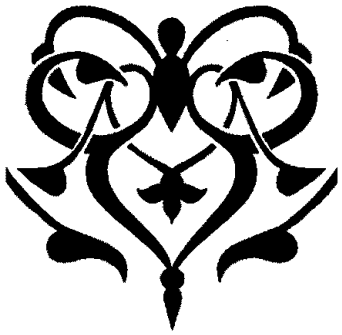

(١) زيادة من ز.

فهرس الموضوعات

❁ المقدّمة، وفيها وصف النسخ المعتمدة ٥

❁ مقدمة المصنّف، وفيها ذكر من ألّف في الموضوعات، والكلام على كتاب «الموضوعات» للصغاني ١٧

❁ الكلام على حديث: «**الشّقيّ مَنْ شَقِيَ في بطن أمّه**»، وتصحيح الحافظ العراقي له ٢٣

❁ الكلام على حديث: «**الحجّ جهاد كلّ ضعيف**»، وتصحيح الحافظ العراقي له ٢٤

❁ الكلام على حديث: «**شرف المؤمن قيامه باللّيل...**»، وتحسين الحافظ له ٢٦

❁ الكلام على حديث: «**اليقين الإيمان كلّه**»، وتحسين الحافظ له، والصواب أنّه موقوف، ولا يصح رفعه ٣٠

❁ الكلام على حديث: «**الموت كفّارة لكلّ مسلم**»، وتحسين الحافظ له، وبيان أنّ الصواب أنّه ضعيف لا يصحّ، وأنّ الصحيح هو بلفظ: «**الطاعون كفّارة لكلّ مسلم**» ٣٣

❁ الكلام على حديث: «**حبّك الشّيء يعمي ويصمّ**»، وتجويد الحافظ له، وبيان أنّ الصواب فيه أنّه ضعيف ٣٤

* قف على فائدة في الحاشية في خلاف العلماء في الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في سننه، وبيان القول الراجح في ذلك ٣٥

❁ الكلام على حديث: «اسمح يسمح لك»، وتحسين الحافظ له، وبيان أنّه صحيح ٣٨

❁ الكلام على حديث: «ألظّوا بياذا الجلال والإكرام»، وبيان الحافظ أنّه ليس بموضوع، وسكوته عن درجته، وبيان أنّ الحديث صحيح..... ٣٩

❁ الكلام حديث: «تجافَوا عن ذنب السّخيّ...»، وميل الحافظ إلى تحسينه، وهو كذلك..... ٤١

❁ الكلام على حديث: «أحبب حبيبك هونا ما عسى أَن يكون بغيضك يوما...»، وتجويد الحافظ له ٤٤

❁ الكلام على حديث: «عش ما شئت فَإنّك ميّت...»، وتحسين الحافظ له..... ٤٦

❁ الكلام على حديث: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»، وتحسين الحافظ له، والصواب أنّه صحيح، وبيان أنّ الحديث الذي حكم عليه الصغاني بالوضع ليس هذا، وإنما هو حديث: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه، وتسمّوا بخياركم، وإذا أتاكم...» ٤٧

❁ الكلام على حديث: «إنّ في المعاريض لمندوحة عن الكذب»، وتحسين الحافظ له، وهو كذلك..... ٥٠

❁ الكلام على حديث: «من عيّر أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله»، ونفي الحافظ كونه موضوعًا، وبيان أنّ الصواب أنّه موضوع ٥٣

❁ الكلام على حديث: «إنّ التجّار هم الفجّار إلاّ من اتّقى الله...»، ويصحيح الحافظ له، وهو كذلك..... ٥٣

❁ الكلام على حديث: «لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد»، وبيان الحافظ أنّه ضعيف وليس بموضوع، وهو كذلك ٥٤

❁ الكلام على حديث: «صنفان من الأمّة ليس لهما في الإسلام نصيب: القدريّة والمرجئة»، وتحسين الحافظ له، وبيان أنّ الصواب أنّه ضعيف ٥٥

❁ الكلام على حديث: «من صام اليوم الذي يشكّ فيه فقد عصى أبا القاسم»، وتعقّب الحافظ على الصغاني في إدراجه في الموضوعات، لكونه من كلام عمار، وبيانه أنّه موقوف صحيح، له حكم الرفع ٥٦

❁ الكلام على حديث: «عالم قريش يملأ الأرض علما»، وتعقّب الحافظ على الصغاني في حكمه عليه بالوضع، وبيانه أنّ فيه ضعفًا يسيرًا، وبيان أنّ طرقه كلّها شديدة الضعف ٥٨

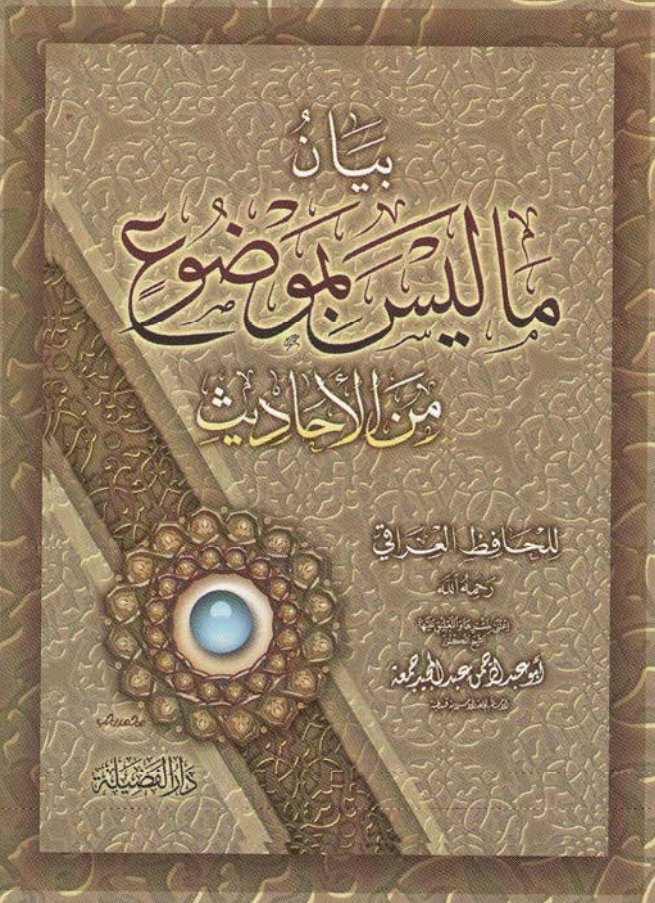
بيان
ما ليس بموضوع
من الأحاديث
للحافظ العراقي
رحمه الله
أبو عبد الرحمن عبد الباري حمعة
دار الفضيلة

دار الفضيلة